تفعيل دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذها بدولة الكويت بالإفادة من الخبرة اليابانية

إعداد

شعاع ناصر صباح الفضلى*

المستخلص: هدفت الدراسة إلى تقديم بعض الآليات المقترحة لتفعيل دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، استرشاداً بخبرة اليابان. ولتحقيق ذلك فقد وظفت الدراسة المنهج المقارن. ولقد أسفرت الدراسة عن نتائج ترتبط بواقع المواطنة وتربيتها بدولة الكويت، مثل: انخفاض درجة الوعي بأهمية المشاركة في الحياة العامة للمجتمع، نقص برامج تدريب المعلمين، تباين طرق تدريس المواطنة، نقص الموارد والتدريب الكافي للمعلمين، عجز المناخ السائد عن توفير تعليم فعال للمواطنة. وفى ضوء تلك النتائج تم اقتراح عدد من الآليات لتفعيل دور الإدارة المدرسية في تعزيز المواطنة لدى تلاميذ مدارس المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، ومنها: تقييم الوضع القائم لتربية المواطنة داخل المدرسة الابتدائية، تطبيق مداخل تنمية قيم المواطنة، ونشر وتوثيق وتوفير مصادر التربية من أجل المواطنة في مراكز مصادر التعلم أو المكتبات في المدارس، ودعم النمو المهني للعاملين في الميدان التربوي في مجال التربية من أجل المواطنة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المدرسة الابتدائية– المواطنة– دولة الكويت.

الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

تسعى المجتمعات إلى تمكين أفرادها من ممارسة أدوارهم كمواطنين صالحين وفاعلين وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات والمعارف والأدوات التي تتيح لهم المشاركة الفعالة في الأنشطة المختلفة للمجتمع، ولا تقف تربية المواطنة لدي التلميذ عند غرس وتعزيز الانتماء للوطن، بل تتعداها نحو تكوين مواطن واع ممارس لحقوقه وواجباته بكل وعي ومسئولية في إطار

---

*بحث مشتق من رسالة ماجستير، تحت إشراف:

أ.د/ بيومي محمد ضحاوى أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية المتفرغ بكلية التربية جامعة قناة السويس.

أ.د/ كمال عبدالوهاب أحمد أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة العريش.

د/ محمد إبراهيم خاطر أستاذ الإدارة التربوية المساعد بكلية التربية جامعة قناة السويس.

الجماعة التي ينتمي إليها والعمل علي تنمية قدراته وطاقاته التي تؤهله مستقبلاً لحماية خصوصياته وهويته وممارسة حقوقه وأداء واجباته، وترسيخ قيم التآخي والتكافل والاحترام حتي يتأهل للتواصل الإيجابي مع محيطه في الإسهام في نشر قيم التسامح والتعايش والسلم الاجتماعي والسلم العالمي.

وتشتمل المواطنة علي مجالات متعددة ومتنوعة، حيث أشار مركز التعليم مدي الحياة بالمديرية العامة للتعليم والثقافة Directorate General for Education and Culture التابع للمفوضية الأوروبية European Commission أن المواطنة تتضمن خمسة مجالات، الأول القيم بما تشمله من العدل والمساواة، والثاني المعرفة بالحقوق والواجبات، والثالث الاتجاهات بما تتضمنه من المسئولية والاستقلالية وإثراء العلاقات الشخصية والتحفيز والتمكين، والرابع المهارات بما تتضمنه من تصميم العمل، وتحديد المشكلة، والقيادة، والحوار، والمناقشات وبناء الفريق، والخامس السباقات بما تتضمنه من المناخ المدرسي والمجتمع المحلي(١).

فعلى مر العصور والأزمنة، كان على الفرد حتى يكون مواطناً فاعلاً أن يجيد ثلاث مهارات أساسية تشمل القراءة والكتابة والحساب؛ وذلك كي يتمكن من ممارسة دوره الاجتماعي بنجاح والتواصل والتفاعل مع الأخرين، إلا أن الوقت الحالي شهد تغيراً جذرياً في طبيعة ومفهوم المواطنة عن السابق، فالتطور المتسارع في شتى مجالات الحياة، أضاف على المواطنة مفاهيم جديدة ترتبط بتمكن الفرد من أساليب التواصل مع الآخرين والمشاركة في القضايا الاجتماعية المختلفة كمواطن فاعل(٢).

ونتيجة لذلك فقد علت الأصوات المطالبة في الآونة الأخيرة بضرورة تبني المواطنة بما تتضمنه من إدراك للمخاطر المختلفة وكيفية البقاء بمأمن عنها، وذلك نظراً لدورها الحيوي في بناء أفراد ومجتمعات آمنة، وقد ضاعف ذلك من المسئولية الملقاة على عاتق المدارس بحيث أصبحت مسؤولة إعداد المواطن الصالح، رغم كل المتغيرات المحيطة بالميدان التربوى(٣). أضف إلى ذلك كله أن المواطنة تمثل الرباط الاجتماعي والقانوني بين الفرد والدولة، وقانونياً الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعيا بالإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للمجتمع الذي ينتمي له، كما تعرف على أنها: وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يتبع ذلك من تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها(٤).

ودولة الكويت من الدولة التى تنظر إلى التعليم باعتباره معيار الحضارة والتقدم، والقاعدة الصلبة التى تبنى عليها الدولة مشروعاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وتحقق من خلاله مستقبلها، فالتعليم وسيلة دولة الكويت لمواكبة النمو المعرفي والتقدم العلمى والتقنى، وعندما يتعرض المجتمع الكويتى لأزمة أو ضائقة فإن دولته السامية تتجه إلى التربية باعتبارها الأداة الأنسب للتغيير والتصحيح من بين عدة مؤسسات داخل المجتمع [٥].

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

المدرسة فهى المكان الملائم لتربية النشء تربية متكاملة، وتزويدهم بالمهارات والقيم والعلوم والأنماط السلوكية ليُسهموا فى بناء وتقدم المجتمع، كما تلعب دوراً حيوياً فى نشر الوعى الوطنى بين التلاميذ ليكونوا لبنة مهمة من لبنات المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا بوجود إدارة مدرسية فعالة يتم من خلالها توجيه الموارد البشرية والمادية لإنجاز أهداف المجتمع التعليمية[٦]. والمدرسة بصفتها المؤسسة التى تجمع أبناء بمختلف خلفياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وفق رؤية فلسفية محددة، يقع على عاتقها مسئولية تنمية قيمهم الوطنية، فهى ليست معهداً للتثقيف العلمى والتربوي فقط، بل هى مصنع تعد فيها شخصيات المستقبل، والتى سوف تساهم فى الانتاج والخدمات والدفاع الوطنى لصالح المجتمع، وهذا بدوره يعمق ويقوى الانتماء الوطنى لدى التلاميذ على أن يتجسد ذلك فى صورة سلوك يدعم بناء الوطن وتقدمه[٧].

وقد أكدت دراسة (عبير أمين، ٢٠١٢)[٨] على أن الغاية الرئيسة من التعليم هي إعداد الأجيال المتعاقبة من أبناء المجتمع للاضطلاع بمسؤولياتهم كمواطنين، إلى الحد الذي يمكن معه القول: أن أحد الأسباب المهمة التي تقف وراء بناء نظام للتعليم العام فضلا عن الاهتمام به في كافة المجتمعات؛ هو الحاجة الماسة إلى بناء وتنمية المواطنة المستنيرة والمسؤولة في آن واحد.

وإيماناً من الباحثة بأهمية المواطنة لدى تلاميذ دول التعاون الخليجي، واستجابة لتوصيات الدراسات والبحوث حول ضرورة قيام المدرسة بهذه الدول بدور فى تعزيز المواطنة، مثل: دراسة (سلمان محمد، ٢٠١٨)[٩] التى أكدت على أهمية تدعيم قيم المواطنة، حيث إن القيم هي الركائز الأساسية التي ينهض عليها مفهوم المواطنة وقيم المواطنة الدينية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية التي تبني المواطن الصالح وتحفظ هوية المجتمع، ودراسة (عبد الله سعيد، ٢٠١٢)[١٠] والتي حثت المؤسسات التعليمية بالاهتمام بتعزيز مكانة الوطن بمنظوره الكبير (الوطن العربى) فى نفوس التلاميذ من خلال تنمية الوعى بالعمق الاستراتيجي والديني للوطن. ومن جانب آخر يواجه قادة المدارس تحدياً خطيراً من جانب وسائل التكنولوجيا

والاتصال الحديثة بفضل ما حدث فيها من ثورة واسعه نتيجة للتطور التكنولوجي سريع الحركة شديدة التأثير وهذا يحتم على القيادي تجديد نفسه وعلمه بهذه الوسائل واستخدامها والإفادة بوظيفتها ونقل كل ذلك إلى مؤسسته التربوية وأن يكون قادرا على التطوير والابداع والتفكير الخلاق إذ إن المجتمع لا يحتاج قيادي لم تتجدد معارفه وخبراته باستمرار(١١).

ولقد أشار تقرير التنمية الإنسانية الخاص بالوضع العربي للعقد الأول من القرن الحالي إلى: ارتباط أزمة المواطنة بالدول العربية بأساليب تنشئة الأفراد في الأسرة والمدرسة وبالنظم التربوية التي تكرس القيم السياسية والاجتماعية القائمة المعيقة لبناء المواطنة بمفهومها المعاصر، باستنادها إلى أساليب الحماية الزائدة بصورة سلبية، مؤثرة بذلك على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على ترسيخ مبدأ الإقصاء وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل (١٢).

وفى هذا الصدد فقد أولت دولة الكويت اهتماماً كبيراً بقضية المواطنة خاصة وأن المجتمع الكويتى بات أكثر انفتاحاً على العالم، فقد اهتمت وزارة التربية بدولة الكويت بإعداد المعلمين والمعلمات المحبين لوطنهم الذين يقع عليهم دوراً كبيراً في تربية النشء ودعم قيم المواطنة لديهم، ذلك الى جانب الاهتمام بالموضوعات الدراسية الخاصة بتاريخ الوطن وأماكنه وأمجاده والأدوار التي بذلها قادته عبر تاريخه الطويل. ورغم هذا الاهتمام إلا أن قضية المواطنة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتركيز على سبل تعزيزها لدى التلاميذ ولاسيما في المراحل الدراسية الأولى من حياتهم(١٣).

وبناء على ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذها بدولة الكويت بالإفادة الخبرة اليابانية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١– ما الإطار الفكري للمواطنة في مؤسسات التعليم؟

٢– ما ملامح خبرة اليابان فى تعزيز المواطنة بمؤسسات التعليم؟

٣– ما واقع دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذها بدولة الكويت نظرياً؟

٤– ما الآليات المقترحة لتفعيل دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذها بدولة الكويت بالإفادة من خبرة اليابان؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار الفكري للمواطنة في مؤسسات التعليم، ودراسة ملامح خبرة اليابان فى تعزيز المواطنة بمؤسسات التعليم، لتقديم بعض الآليات المقترحة لتفعيل دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، استرشاداً بذلك.

أهمية الدراسة:

نبعت أهمية الدراسة الحالية من الآتي:

١- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وهو المواطنة، ودورها المهم فى تعزيز قيم الانتماء، والحفاظ على الوطن.

٢- إثراء أدبيات الإدارة فيما يتعلق بتفعيل دور الإدارة المدرسية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذ المدارس الابتدائية بدولة الكويت، وقد تسهم الدراسة فى نشر وعي المواطنة بين تلاميذ المرحلة الابتدائية وتنشئتهم اجتماعياً؛ ليكونوا واعين بمشكلات وطنهم قادرين على الدفاع عن معتقداتهم وهويتهم ضد أي عدوان.

٣- قد تفيد الدراسة الحالية فى مساعدة المسئولين فى وزارة التربية بدولة الكويت فى اتخاذ الإجراءات المناسبة، والبرامج العلاجية اللازمة لمساعدة الإدارات المدرسية فى تعزيز المواطنة فى المدارس الابتدائية وتخريج جيل تربوي محافظ على الانتماء، وقيم المواطنة.

منهج الدراسة:

وظفت الدراسة المنهج المقارن الذى يعرف بأنه دراسة تحليلية لنظم التعليم الأخرى (الأجنبية) بهدف الإفادة منها في تطوير النظم القومية بما يوافق السياق الثقافي السائد[١٤]، وقد تم استخدام هذا المنهج وذلك لاتساقه مع طبيعة الدراسة الحاضرة وأهدافها. ولقد وظفت الدراسة الحالية المنهج المقارن، وذلك عند تنفيذ خطوات الدراسة من جمع البيانات والمعلومات حول دور المدرسة الابتدائية وإدارتها فى تعزيز المواطنة بالإفادة من خبرة اليابان.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلى:

١– الحد الموضوعي: يقتصر موضوع الدراسة على بحث سبل تفعيل دور المدرسة الابتدائية وإدارتها فى تعزيز المواطنة بدولة الكويت، نظراً لأهمية دور مؤسسات التعليم في اكساب المتعلمين لقيم المواطنة وتطبيقها في شتى المجالات القانونية والسياسية، والتي تستمد من فلسفة المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى استجابة لمتطلبات العولمة وآثارها؛ لأن قيم المواطنة يجب أن تصاغ بشكل مباشر بقصد ترسيخها في التفاعلات الاجتماعية للأفراد والجماعات منذ طفولتهم المبكرة بشكل يجعلها تساهم في التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

٢– الحد المكاني: ولقد حاولت الدراسة الإفادة من خبرة اليابان التي حققت تقدماً في مجال تعزيز المواطنة واكساب قيمها بمؤسسات التعليم، وذلك نظراً لشدة انتماء الشعب الياباني لبلده، وحبهم للغتهم واعتزازهم بوطنهم وثقافة شعبهم، وهذا على الرغم من طبيعة أرض اليابان التي تشكلها عدد كبير من الجزر المتناثرة، وكذلك تعدد الظواهر الطبيعية المرتبطة بهذا الموقع الجغرافي من زلازل وبراكين، وندرة في الموارد... الخ.

ووفقاً لذلك فمن المؤكد أن لليابان مؤسسات تربوية لها دور كبير في تعليم النشء كيفية الاندماج التام والانتماء والتوافق مع المجتمع وتطبيق المواطنة في أحسن صورها. كما اشتملت الحدود المكانية على جميع مدارس المرحلة الابتدائية الحكومية وليس الخاصة بدولة الكويت، نظراً لأن المدارس الابتدائية تمثل أهم مراحل السلّم التعليمي باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه المراحل التالية، علاوة على اقترابها من واقع المجتمع ومشكلاته وتأثرها به؛ مما ينعكس على العملية التعليمية بأكملها، وهى الأكثر انتشاراً فى المجتمع مقارنة بالمدارس الأخرى في المراحل التالية.

مصطلحات الدراسة:

تتمثل مصطلحات الدراسة فيما يلى:

١– المواطنة:

المواطنة والمواطن لغة مأخوذة في العربية من المواطن والمواطنة مصدر الفعل واطن بمعني شارك في المكان إقامة ومولداً لأن الفعل علي وزن (فاعل). والموطن مفعل من هو يسمي

به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن والمواطن المشهد من مشاهد الحرب[١٥] وفي التنزيل العزيز، قال تعالى: " لقد نصركم الله في مواطن كثيرة " (سورة التوبة: آية ٢٥).

ويُعرف (عبد الله سعيد، ٢٠١١)[١٦] المواطنة Citizenship بأنها التفاعل الإيجابي بين المواطن والمجتمع والدولة أثناء ممارسة منظومة القيم لتحقيق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن.

وتعرفها الباحثة إجرائياً: بأنها مجموعة القيم التى يمتلكها تلميذ المرحلة الابتدائية ويطبقها نتيجة تكوّن علاقة بينه وبين وطنه الكويت، والتى تحكمها الأنظمة والقوانين، والثقافة والسلوك بحيث يعرف من خلالها حقوقه وواجباته تجاه وطنه.

٤- مدارس المرحلة الابتدائية:

هى المدارس التى تضم التلاميذ من سن (٦ - ١٢) وفترة الدراسة بها ست سنوات[١٧].

٥- إدارة المدرسة الابتدائية:

تعرف إدارة المدرسة الابتدائية بتعريفات عديدة منها أنها: جميع الجهود والأنشطة والعمليات من (تخطيط، وتنظيم، ومتابعة وتوجيه، ورقابة)، التي يقوم بها المدير مع العاملين معه من معلمين وإداريين؛ بغرض بناء وإعداد التلميذ من جميع النواحي (عقلياً، وأخلاقياً، واجتماعياً، ووجدانياً، وجسمياً)؛ بحيث يستطيع أن يتكيف مع المجتمع ويحافظ على بيئته المحيطة ويسهم في تقدم مجتمعه [١٨].

ويشار إليها بأنها: جهود إدارية وفنية يقوم بها مدير المدرسة ومعاونوه؛ لتحقيق أهدافاً تخدم المدرسة وتخدم البيئة المحيطة بها[١٩].

وهناك من اتفقا على أن إدارة المدرسة الابتدائية تُعرف بأنها: ذلك النشاط المنظم داخل المدرسة، والذي يعمل على تحقيق الأهداف المرسومة أو المنبثقة من السياسة التربوية، والمستمدة من الفلسفة التربوية وأهدافها[٢٠].

وهى عبارة عن منظومة متكاملة تستهدف القيام بعمليات تخطيط وتسيير وتقويم للموارد البشرية والمادية المتاحة بالمدرسة، والتوصل إلى مجموعة من القرارات التي يترتب على تطبيقها تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية[٢١].

وينظر إليها بأنها: تلك الجهود المنسقة التي يقوم بها فريق من العاملين في الحقل التعليمي (المدرسة)، إداريين وفنيين؛ بغية تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة، تحقيقاً يتماشى مع ما تهدف إليه الدولة من تربية أبنائها تربية صحيحة[٢٢].

ومن خلال العرض السابق لمفهوم إدارة المدرسة الابتدائية؛ فإن الباحثة تعرفها إجرائياً على أنها: الكيفية التي تدار بها المدرسة الابتدائية والتي تكفل لها التفاعل الجاد مع المجتمع المحيط، مع مشاركة العاملين بها في معالجة قضاياه المختلفة، وفى إطار تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

الدراسات السابقة:

يتم تناول الدراسات السابقة المتعلقة بالمواطنة ودور المؤسسات التعليمية في تعزيزها، من القديم للحديث وفقاً لمحورين كما يلى:

١– الدراسات العربية:

تناولت عديد من الدراسات العربية قضية المواطنة في دور مؤسسات التربية والتعليم في تعزيزها، وترسيخ قيمها، ومن هذه الدراسات، دراسة أحمد البنا وآخرون (٢٠١٦م)[٢٣] على دور المدرسة الابتدائية في تنمية قيم المواطنة لدي تلاميذها، خاصة مع التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٥ يناير، قامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي، قام الباحثون بتصميم استبانة للكشف علي واقع دور المدرسة الابتدائية في تنمية قيم المواطنة، استمارة تحليل محتوي لمقررات المرحلة الابتدائية وخطة النشاط، تكونت العينة من (٢٠٥٩) تلميذاً من تلاميذ المرحلة الابتدائية بمحافظة أسيوط، في ضوء نتائج الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلي تصور مقترح لتفعيل دور المدرسة الابتدائية في تنمية قيم المواطنة لدي تلاميذها تتضمن أربعة محاور (محور دور المعلم، دور الإدارة المدرسية، دور المقررات الدراسية، دور الأنشطة المدرسية).

ولقد تناولت دراسة فايدة عبد الله (٢٠١٧م)[٢٤] الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، من خلال بعض التجارب فى بعض الدول المتقدمة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، إلقاء الضوء على تجربة مصر في تربية المواطنة، التوصل الى تصور مقترح لتربية المواطنة ملائم للبيئة المصرية، ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أهمية المرحلة التعليمية التي تتناولها الدراسة حيث أنها تركز على الحلقة الأولى من التعليم الأساسي حيث يكون الطلاب في هذه المرحلة العمرية فى مرحلة الإعداد والتوجيه لتنمية روح المواطنة لديهم وتعتبر تلك أخطر مرحلة عمرية يستلزم فيها توفير الجو الملائم لحسن تربية وتكوين النشء وتهيئته لمواجهة الحياة بطريقة سليمة، البعد الوطني لتنمية الإحساس بالانتماء والهوية وتنمية قيم المواطنة واتجاهات الحقوق والواجبات، اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بتنمية قيم المواطن وزيادة شعوره بالمسئولية باعتبار أن التربية هي الدعامة الأساسية لبناء

المجتمعات، ولقد توصلت الدراسة إلي توضيح دور التربية فى تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمدارس مركز الخارجة محافظة الوادي الجديد فى ضوء خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا.

ولقد ركزت دراسة هند سمعان (٢٠١٧)[٢٥] على تحديد درجة ممارسة المدرسة لدورها في تعزيز المواطنة الصالحة لدى طلبتها في ظل الربيع العربي، حيث قامت الباحثة بتصميم استبانة طبقتها على عينة الدراسة، والتي اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لأغراض الدراسة. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن درجة ممارسة المدرسة لدورها في تعزيز المواطنة الصالحة جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٢,١٤)، وخرجت الباحثة بمجموعة من التوصيات أبرزها إجراء المزيد مز الدراسات حول موضوع ثورات الربيع العربي مع تناول متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية كمتغير الانتماء السياسي، ومستوى دخل الأسرة.

بينما قد تناولت دراسة مشاعل العتيبي (٢٠١٩)[٢٦] المعوقات التي توجه قائدات المدارس في تفعيل المواطنة الرقمية والكشف عن المعوقات التي تواجه قائدات المدارس في تفعيل قيم المواطنة الرقمية لدى الطالبات ثم تقديم مجموعة من المقترحات لتفعيل دور قائدات المدارس في تدعيم قيم المواطنة الرقمية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق استبيان من إعداد الباحثة مكون من (٤٥) فقرة والتي تم تطبيقها على عينة عشوائية بسيطة اشتملت على (٧٠) مديرة من مجتمع الدراسة البالغ (١٩١) قائدة. توصلت الدراسة للنتائج التالية: تقدير عينة البحث من القائدات التربويات لدور قائدات المدارس في تنمية المواطنة الرقمية لدى المتعلمات. وأن الصعوبات التي تواجه القائدات في تفعيل قيم المواطنة الرقمية تكمن في تعدد أدوار ومهام القائدة التربوية داخل المدرسة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) فأقل في إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول محاور الدراسة الثلاث وذلك فيما يخص سنوات الخبرة والدورات التدريبية ثم تم تقديم مقترحات لتفعيل المواطنة الرقمية، بأن تتضمن المقررات والمناهج المدرسية سبل تعزيز المواطنة لدى الطالبات، وبناءَ على نتائج الدراسة قدمت الباحثة بعض التوصيات للرفع من مهارات قائدات المدارس في تفعيل المواطنة الرقمية لدى الطالبات.

٢– الدراسات الأجنبية:

في سياق الاهتمام بالمواطنة على المستوى العالمي، تم التوصل إلى عدد من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمواطنة وسبل تعزيزها، وذلك مثل دراسة كون وأون (Quinn & Owen, 2016)[٢٧] والتى توصلت إلى نتائج أهمها: أن مجلس الطلبة في المدارس الابتدائية الأسترالية هو صوتهم لدي الإدارة المدرسية، ويدعم العلاقات بين الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي، وينمي مهارات القيادة لدي الطلبة، كما ينمي قيم التعاون والمشاركة والعدالة والمساواة بينهم، وتأصيل قيم الديمقراطية وغرس العمل التطوعي في نفوسهم، والمشاركة في تحسين بيئة تعليم وتعلم الطلبة وتوفير احتياجاتهم التعليمية، المشاركة في صنع القرارات المدرسية.

وخلصت لجنة التعليم والمهارات بمجلس العموم البريطاني (Education and Skills Committee, 2017)[٢٨] إلي ثلاثة عناصر للمواطنة، الأولي المعرفة والفهم المستنير بالحقوق القانونية والإنسانية، والاعتراف بالتنوع الوطني والقومي والإقليمي، والتنور السياسي وفهم نظم الديمقراطية، ومعرفة الخصائص الأساسية لنظام الحكم، والثاني تنمية مهارات التواصل التي تتضمن التعلم للتفكير في القضايا المعاصرة السياسة الروحية والاخلاقية والاجتماعية والثقافية، والمشاكل والأحداث من خلال تحليل المعلومات ومصادرها، والتعلم للكلام والحديث في المناقشات والمناظرات، وتعلم الثقة بالنفس، والمسئولية الأخلاقية والاجتماعية داخل وخارج المدرسة، والثالث تنمية مهارات المشاركة والعمل حيث تتضمن تنمية مهارات التفاوض والمشاركة في المسئولية المتعلقة بالأنشطة المدرسية والمجتمعية، وتعلم الطالب أن يكون مفيد في الحياة ويهتم بمشكلات مجتمعية، ويقدم العون والمساعدة للآخرين.

ولقد اتخذت دراسة جيرمان (Jan German, et al., 2019)[٢٩] منحى جديد فى تعلم المواطنة عبر المشاركة المجتمعية داخل وخارج المدرسة، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار العوامل المرتبطة بطرق تعليم الشباب الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة في الديمقراطية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ثمة علاقة إيجابية قوية بين المعرفة والمهارات المتعلقة بالمواطنة والتنظيمات المختلفة عبر نطاق واسع من البلدان، وجود جدوى لنظرية التعليم بالموقف في مجال التعليم المدني ومدى قابليته للتطبيق على نطاق دراسات كمية واسعة النطاق.

وأبرزت نتائج دراسة فيور وماير (Feuer & Mayer, 2020)[٣٠] أن مجلس الطلبة في مدارس ولاية كاليفورنيا يقوم بأدوار حيوية حيث يعمل علي زيادة دافعية الطلبة نحو التعليم والتعلم من خلال تحسين البيئة المدرسية، ومواجهة مشكلات التسرب، ومساعدة المعلمين علي

تطبيق ممارستهم التعليمية الجديدة، وتدعيم العلاقات الإنسانية بين طلبة المدرسة وأولياء الأمور والمجتمع، والمشاركة في تطوير السياسات التعليمية وفي صنع واتخاذ القرارات المدرسية، وتنمية الثقافة الديمقراطية في نفوس الطلبة، والتعبير عن رأي الطلبة في عمليات التعليم والتعلم داخل المدرسة، والاستماع الجيد من قبل الإدارة والمعلمين لمتقرحات ومشاكلهم وتطلعاتهم وآمالهم، وأن المجلس له حق التصويت في مجلس الآباء والمعلمين.

ودراسة هامبدن تومسون وآخرون (Hampden-Thompson, 2021)[٣١] والتى أكدت على الدور المتعاظم للمدرسة في توحيد الأفكار والقيم والاتجاهات، وتدعيم الشعور بالانتماء للوطن وللأمة، مما يعزز الاتجاهات نحو الدفاع عن الوطن لصون أمنه والدفاع عن وحدته وتدعيم تطوره وازدهاره. مع تأكيد دور التربية من خلال المعلمين في تنمية النشء على قيم المواطنة والشعور بالانتماء، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير مهارات التلاميذ العلمية ومهارات الكفاءة الذاتية الازمة للتفاعل مع مجتمعاتهم وأوطانهم بشكل أوسع.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة تبين أن هناك اتفاق بين أهداف تلك الدراسات على أن القيم هي الركائز الأساسية التي ينهض عليها مفهوم المواطنة وقيم المواطنة الدينية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية هي التي تبني المواطن الصالح وتحفظ هوية المجتمع، مع التأكيد على أهمية الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، واختبار العوامل المرتبطة بطرق تعليم التلاميذ الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة في الديمقراطية وفى الخدمات المدنية والوطنية.

مع تأكيد النتائج على أهمية دور المعلمين والادارة المدرسية في تعزيز مفاهيم المواطنة داخل المدارس، وذلك من خلال تنويع البدائل والوسائل المتعلقة بتربية المواطنة وتنمية قيمها.

ولقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استهدافها تعزيز المواطنة في المدارس من خلال تفعيل دور إدارة المدرسة الابتدائية فى دولة الكويت.

ولقد تعددت أوجه الإفادة من الدراسات السابقة، لتشمل كتابة مقدمة الدراسة وصياغة مشكلتها، واختيار المنهج المناسب للدراسة، والاهتداء إلى بعض المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

الاطار النظري للدراسة:

الإطار الفكري للمواطنة في مؤسسات التعليم

تعد التربية حق من حقوق المواطنة الرئيسية، وهي أداة للتنمية ليست الاقتصادية فحسب بل والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضاً، فالدولة التي تسعى من خلال نظامها التربوي إلى إحداث تحول بنيوي في الفرد وفي المجتمع الذي يعيش فيه، وفق رؤية متزنة ومعتدلة في كل شيء، هي تسعى بذلك إلى بناء شخصية مواطن متزن إذا ما وضعت في مواجهة الثنائيات الصعبة، وهي: الموازنة بين الماضي والحاضر، وبين التراث والتقدم، وبين الصالة والمعاصرة، وبين الوطني والعالمي، وبين الفرد والمجتمع، وبين متطلبات سوق العمل ومتطلبات المواطنة.

أولاً: ماهية المواطنة، وأهم عناصرها:

يتسع مفهوم المواطنة ليشمل مجموعة واسعة من التعاريف، كون أن المواطنة تحمل في معانيها أبعاداً مختلفة سواء سياسية، اجتماعية، نفسية أو قانونية...، فالمواطنة في أبسط معانيها عبارة عن علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة متضمنة بذلك مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وتصبغ عليه حقوقاً سياسية كحقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة(٣٢)، ومن منظور نفسي فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر إشباع الحاجيات الأساسية وحماية الذات من الخطار المصيرية وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة بالأرض والبلد، وإلى جانب هذه التعريفات نجد قاموس علم الاجتماع يعرف المواطنة على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد أو شخص طبيعي ومجتمع سياسي ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء ويقدم الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة(٣٣).

ولقد تعددت الرؤي حول مفهوم المواطنة ومضموناتها، فثمة من رأي أنها خلق المواطن الصالح، ثمة من رأي أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، وثمة من قال أن المواطن مكون أساسي رديف للديمقراطية في بناء المجتمع السليم، بينما هناك من يري أن المواطنة تتضمن حق الأفراد المواطنين في إدارة شئون الدولة، والمشاركة السياسية، وحق تقرير المصير(٣٤).

ويعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي حولها جدلا كبيراً فهي تختلف تبعاً للزاوية التي نتناولها منها وتبعا لهوية من يتحدث بها فلا يوجد تعريف واحد ثابت لكل زمان ومكان.

ويشير إليها (أحمد عبد الله الصغير، ٢٠١٢) بأنها: حب المواطن لوطنه أرضاً وشعباً ولكل ما يوجد على تراب وطنه من مخلوقات وموجودات والسعي لخدمة مصالحه وتحقيق أهداف الدولة القومية مع انصياعه للحقوق والواجبات[٣٥]. والمواطنة بمثابة تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركاً ومناضلاً من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية علي قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب واندماج هذه المواطن في العملية الإنتاجية بما يسمح له باقتسام الموارد في إطار الوطن الذي يعيش فيه الآخرون فالمواطنة نتاج لحركة المجتمع بما يضم من مواطنين[٣٦].

وينظر للمواطنة بأنها: عملية إعداد المواطن الفرد وتزويده بمجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تدعم مشاركته في المجتمع وتؤكد هويته المدنية[٣٧]. كما تعد المواطنة بمثابة عملية مشاركة في أنشطة الحياة اليومية في الأسرة والمدرسية والمجتمع، وعضوية صالحة في الجماعة، وأنشطة تطوعية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، والبعد عن العنف، وإثراء الموهبة، والمعرفة بالقانون وحقوق الإنسان[٣٨].

ولقد قدمت عديد من التصورات حول معنى المواطنة من عدة اتجاهات فكرية: ليبرالية، وجمهورية، ومجتمعية، ومن قبل اتجاهات ارتكزت على حقو المرأة، والمجتمع المدني، إلا أن ما كتب وإن قدم بلغات مختلفة يتمحور حول تحقيق توازن بين حقوق – المواطنة ومسؤولياتها، أي بين المواطنة كمكانة قانونية تقتضي منح الأفراد مجموعة من الحقوق، وبين المواطنة كممارسة تقتضي من المواطنين القيام بمجموعة من المسؤوليات[٣٩]، ويجمع المهتمون بالمواطنة وتربيتها على أنها مفهوم معقد، وقابل للجدل وممكن أن يرجع ذلك الاختلاف إلى مكان وزمان نشأة ذلك المفهوم، ومن أبرز التعريفات التي وردت في الأدبيات التربوية[٤٠].

والمواطنة من الناحية القانونية: تعني الانتماء إلى دولة معينة، فالقانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسى نظاماً عاماً من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معياراً أساسياً في تحديد المواطن. ويترتب على المواطنة القانونية؛ أي حمل جنسية دولة ما ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات: السياسية والمدنية والاقتصادية– الاجتماعية[٤١].

والمواطنة من الناحية السياسية: وتعني العضوية في مجتمع سياسي معين، يمس ذلك قضية سيكولوجية هامة جدا، وهي الانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه[٤٢].

والمواطنة من الناحية الاجتماعية: وتعني التصرف بمسؤولية تجاه أفراد المجتمع، والتحلي بسلوكيات مرغوبة اجتماعيا، وقبول نفسي والتزام أساسي بمبدأ المواطنة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما(٤٣).

والمواطنة مفهوم ذو دلالة سياسية وقانونية وهو مفهوم يثير الجدل، يتصل في المقام الأول بالناحية التاريخية لظهور المفهوم وتطوره فمن قائل أن المفهوم قديم يرتبط بظهور الفكر السياسي اليوناني وتشكل الحاضرة اليونانية في دولة المدينة وامتد ذلك إلى الحضارة الرومانية حيث اكتسب المفهوم دلالة قانونية، حيث استعملت لفظة مواطن، ومواطنة، للدلالة على وضعية قانونية للفرد في أثينا وفي روما أيام الإمبراطورية الرومانية (٤٤).

وبذلك يتضح أن المواطنة عضوية كاملة في المجتمع، يرى (بابكر مصطفي، ٢٠٠٤)(٤٥) أنه يمكن تصنيف المواطنة في ثلاثة مستويات:

- مدنية: وتشمل الحقوق والحريات العامة.
- سياسية: وتتضمن مختلف أوجه المشاركة السياسية.
- اجتماعية: وتحتوي على حق الفرد في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأمن.

وفي المجتمع العربي المسلم ينظر للمواطنة بصورتها الحضارية حقوقاً وواجبات واحتراماً لنظام ولابد أن ترتكز علي القيم التي نؤمن بها من أجل إيجاد مجتمع واعد، لأن أهم المبادئ التي تحض علي المواطنة تكمن في المشاركة الوطنية بكافة النواحي الحياتية التي تهم المواطن والوطن سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتربوياً، فالمواطنة في صيغتها المعاصرة تركن إلي القيم ذات البعد التراثي للذين يعيشون معاً فوق ارض الوطن أو لغالبيتهم، وهكذا تتسع دائرة المواطنة لتضم كافة المواطنين الذين ينتمون للوطن بمختلف قومياتهم، وأعراقهم(٤٦).

وبذلك فالمواطنة في الفكر المعاصر، تعني علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات، ولقد أوضحت الشبكة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠١٠م أن المدلول الحديث للمواطنة يحيلنا إلي ثلاثة مفاهيم وهي، المفهوم السياسي ويقترن بحقوق المواطن في المشاركة في الحياة العامة، المفهوم القانوني، ويهم الحقوق المدنية والاقتصادية للمواطن كالحق في الحياة والحرية والأمن والمساواة والملكية دون إغفال واجبات المواطن كحماية الوطن وأداء الضرائب واحترام القوانين، أما المفهوم الإداري للمواطنة فيفيد أمرين

أساسيين هما: المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية وحماية المعطيات الشخصية للمواطن كالأصل العرقي والاجتماعي والانتماء السياسي، والمعتقدات الدينية، واحترامها[٤٧].

وفي ظل المفهوم الجديد للعولمة وما أتت به من تحولات سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وتقنية فقد أصبح العالم وطننا الأكبر أو كما يقال قريتنا الكوكبية التي نسكن فيها ومن ثم ظهر ما يعرف بالمواطنة العالمية (Globa Citizenship) فالمواطنة بمفهومها الوطني لها قيمتها وبمفهومها العولمي لها قيم خاصة بها، فالمواطنة بمفهومها الوطني لها قيمتها مثل: الولاء، وحب الوطن، وخدمة الوطن بإخلاص والتعاون والمشاركة في الأمور العامة بين المواطنين، أما المواطنة بمفهومها العولمي فهي تتطلب، السلام، والتسامح الإنساني، واحترام ثقافات الآخرين وتقديرها والتعايش مع كل الناس، كذلك التعاون مع هيئات ونظم وجماعات وأفراد في كل مجال حيوي كالغذاء والأمن والتعليم والعمل والصحة [٤٨] .

وإذا كان الوطن يعني المكان الذي يستوطنه ويسكنه الإنسان يعكس جانباً من الارتباط والاستقرار فيه، فإن الوطنية تعني الانتماء والولاء فكراً لهذا الموقع، فالمواطنة أي المشاركة في كل ما يخدم هذا المكان الذي يعيش فيه الإنسان، وبالتالي فإن مفهوم الوطنية وممارسة المواطنة يعكس التزاماً أخلاقياً تجاه المكان الذي يسكنه الإنسان بدءاً بالحب وانتهاءً بتجسيد متطلباته فكراً وعملاً بالعطاء المتبادل البناء بين الوطن ومن يسكن فيه [٤٩].

وفيما يتعلق بعناصر المواطنة، فإن للمواطنة عناصر أساسية تتمثل فيما يلى:

أ- الانتماء: وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، أو هو: إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق. ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته[٥٠].

ب- الحقوق: يتمتع بها جميع المواطنين بحقوق هي في نفس الوقت – واجبات على الدولة والمجتمع منها: حرية العقيدة، وحف الحقوق الخاصة والحق في التعليم، وتقديم الرعاية الصحية، والخدمات السياسية، وتوفير الحياة الكريمة، والعدل والمساواة، وحف الحرية الشخصية التي تشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي[٥١].

ج- الواجبات: تشترك غالبية الدول في مجموعة من الواجبات المترتبة على مواطنيها منها احترام النظام، والتصدي للشائعات المغرضة الذي تنال من استقراره وعدم الانسياق ورائها، وعدم خيانة الوطن، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحفاظ على

الممتلكات العامة والخاصة، والاستعداد للدفاع عن الوطن إبان الأزمات والأخطار، والمساهمة في تنميته، والمحافظة على الممتلكات والمرافق العامة [٥٢].

د- المشاركة المجتمعية: من أهم سلوكيات المواطنة أن يكون المواطن في العمال المجتمعية مشاركا، والتي من أبرزها العمال التطوعية، فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع.

هـ- القيم العامة: وذلك يعني التخلق بالقيم السامية الممثلة في الأمانة وحفظ المال العام وعدم استغلال الوظيفة أو المنصب لي غرض شخصي. ثم الإخلاص في العمل وإتقانه، والتفاني في حب الوطن، والصد والبعد عن الغش أو الخداع، فبالصدق يكون لوطنه نافعاً، كما أن التناصح بشكل جماعي يجعل المجتمع أكثر ترابطاً[٥٣].

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نلاحظ أن مفهوم التربية على المواطنة لم يبتعد عن دائرة التنشئة السياسية والاجتماعية التي تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب وإنسانياً واجتماعياً وروحياً شخصيته فكريا، والواعي لحقوقه والملتزم بواجباته، والمؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة للناس كافة، والقادر على الإنتاج والتنمية والمبادرة المبدعة، والمعتز بانتمائه إلى وطنه، والمتحلي بالسلوك الديمقراطي، والمتسم بالوسطية والتسامح والاعتدال.

ثانياً: القيم اللازمة لتحقيق المواطنة، ومصادر اشتقاقها:

يرتبط بمفهوم المواطنة، ما يعرف بقيم المواطنة: وهى مجموعة من المواجهات السلوكية المؤثرة في شخصية الطالب فتجعله إيجابياً ملتزماً أخلاقياً في انتمائه إلي وطنه بوعي سياسي وبحرية ومسئولية وقدرة علي قبول الآخر والحوار معه وبمشاركة فعالة جماعية تطوعية لتحقيق الأمن الداخلي والسلام الاجتماعي والعدالة والمساواة والأحكام التي يصدرها الفرد عن الموضوعات والأشياء في ضوء تقديره لها وتقاس بالمقياس المعد لذلك[٥٤].

ويؤكد على ما تقدم (الصدوقي محمد ، ٢٠٠٧)[٥٥] حيث يعرض مفهوم المواطنة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية وهي: البعد الفلسفي والقيمي: ويعني أن للمواطنة مرجعية فلسفية وقيمية تستمد دلالاتها من مفاهيم الحرية، والعدل، والحق، والخير والهوية والمصري والوجود المشترك، وذلك لأنها إنتاج ثقافي، البعد السياسي والقانوني: وتحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية داخل المجتمع ويتضمن هذا البعد التمتع بحقوق المواطنة الكاملة كحق المشاركة في التدبير واتخاذ القرارات وتحمل المسئوليات تم القيام بواجبات المواطنة،

والبعد الاجتماعي والثقافي: وهو كون المواطنة محددة لمنظومة السلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، أي كمرجعية معيارية وقيمة اجتماعية، كثقافة وناظم مجتمعي.

ويرى (ختام العناني، ٢٠٠٧) أن من أهم قيم المواطنة، تتحد في الآتي[٥٦]:

١- الهوية: هناك علاقة وطيدة بين الهوية والانتماء؛ حيث يعمل الانتماء على توطيدها، وهي الأخرى دليل على وجوده، ويبرز سلوك الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية ومن ثم تجسيد للانتماء.

٢- الجماعية: إن العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم بعضاً تؤكد الميل نحو الجماعية؛ ويعبر عنها بما يعرف بالروح الجماعية التي تتحد لتحقيق الهدف العام للجماعة؛ وتؤكد التماسك والتكافل والرغبة الوجدانية، وتدعم الجماعية وتنمي الميل إلى المحبة والتفاعل الاجتماعي وكل هذا يؤدي في التهيئة إلى تقوية الانتماء.

٣- الولاء: يعد الولاء لب الالتزام ومركزه؛ يعمل على تدعيم الهوية وتقوية الروح الجماعية، ويؤكد المسايرة وتأييد الفرد لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها، وكله في النهاية يعزز ويقوي الهوية والانتماء للجماعة.

٤- الالتزام: يستدعي من الأفراد والجماعات الاجتماعية التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التناغم والانسجام بين أفراد الجماعة، فتصبح بمثابة محكات ومحددات فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لتجنب الصراعات والنزاعات الداخلية.

أما فيما يتعلق بمصادر اشتقاق قيم المواطنة، فتتمثل فيما يلى:

أ- الدين:

يعد الدين أحد سبل الإعداد للمواطنة إذا تم احترام الأديان وعدم الترويج لبعض الادعاءات باسم الدين واستغلاله استغلالاً سيئاً، لتزييف الحقائق والوقائع، وفي المجتمعات الإسلامية، حيث دعي الإسلام إلي إذابة الفوارق بين المواطنين فلا فرق بين البشر إلا بالتقوي مع الدعوي إلي الاندماج الكامل والعدل الشامل في إطار وحدة الأمة وضرورة الحفاظ علي وحدة الأمة وضرورة الحفاظ علي الوحدة الوطنية والمصالح الكبرى[٥٧].

ب- التاريخ:

يمكن اعتبار التاريخ مصدراً من مصادر التربية للمواطنة فهو وسيلة تربوية فعالة تنمي الاعتزاز والافتخار الوطني لدي التلاميذ حيث يثير فيهم بالاعتزاز بالوطن، فالتاريخ ليس مجرد

معارف وذكريات ولكن يحمل أمجاد وزعماء وأبطال وعلماء ومصلحين تركوا الفخر والإعتزاز بالوطن وعلمائه(٥٨).

ج– التقدم العلمي والتكنولوجي:

يشهد العالم ثورة علمية وتكنولوجية متقدمة وتتسابق الدول بزمام الأمور للسيطرة عليها وامتلاك مقدراتها ولقد بات التقدم العلمي والتكنولوجي من الظواهر التي تميز العصر الحديث ويعود ذلك إلي التأثير العميق الذي يحدثه في كافة الجوانب(٥٩)، ويعد المجال التربوي هو من أهم الوسائل التي يمكن اللجوء إليها من أجل تحقيق أهداف التربية للمواطنة وبناء الإنسان المواطن الذي يسعي لتقديم مجتمعه وازدهاره وفي نفس الوقت مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية حتي تتحول مؤسساتها إلي دار للتنشئة الاجتماعية(٦٠).

د– العادات والتقاليد:

يمكن اعتبار العادات والتقاليد من المصادر التي تستند إليها التربية للمواطنة في تحديد وتحقيق أهدافها كونها تنطوي علي أفكار ومبادئ وسلوكيات إيجابية ينبغي تعزيزها وتوجيهها الوجهة الاجتماعية التي تدفع نحو بناء المواطنة الصالحة، في ذات الوقت فإن العادات والتقاليد تنطوي علي كثير من السلوكيات التي تعيق المسيرة المجتمعية البناءة خاصة في إطار رفضها للحداثة والتجديدات كما أن بها الكثير من التعارض، وهذا يقتضي الفحص والتمحيص والتطبيق للأخذ بما هو جديد مقبول منها ورفض ما هو سلبي ومعيق للتقدم والازدهار المجتمعي(٦١).

ولذلك تعد تنمية المواطنة من أبرز سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وحيث إن التقدم الحقيقي للمواطن في ظل تحديات القرن الجديد ومستجداته تصنع عقول وسواعد المواطنين، فإن تعزيز الانتماء الوطني يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولما كانت مؤسسات التعليم هي المصنع الحقيقي لإعداد التلاميذ وتأهيلهم للانخراط بفاعلية في المجتمع، فإنه يجب أن تحمل هذه المؤسسات الجانب الأساسي في تعزيز الانتماء الوطني(٦٢).

ثالثاً: دور الإدارة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لدى التلاميذ:

التربية هي الدعامة الأساسية في تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة والمعارف العلمية والأخلاقية، وتساهم في التنشئة الاجتماعية على قيم المجتمعات وثقافاتها وحضاراتها. ويوضح (رسمي رستم، ٢٠٠٤) أن لتفعيل دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة لدي التلاميذ لابد من تحديث دورها في ذلك من خلال الاهتمام بالثقافة القانونية للتلاميذ والآباء وهيئات التدريس،

وتقديم خبرات ديمقراطية للتلاميذ والمعلمين والآباء، كما أن عليها تعديل إطار العمل التنظيمي في التنظيمات المدرسية، واقتراح الأساليب الناجحة من أجل تنمية قيم المواطنة لدي التلاميذ ووضع الخطوات الإجرائية والطرق التي يجب أن يسلكها الطالب لتنمية قيم المواطنة لديه(٦٣).

وتتعدد المبررات التي تجعل للمدرسة دوراً فى تعزيز المواطنة، حيث تمثل المدرسة بنية اجتماعية ووسيطاً لتحقيق أهداف المجتمع وغاياته، ولذلك تعتبر أداة مهمة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع. ومن ناحية أخرى تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى التلاميذ، أضف الى ذلك أن بقاء التلميذ فيها لفترة زمنية طويلة، فتؤثر فيه وتعدل من سلوكه(٦٤).

ويمكن تحديد أهم أدوار إدارة المدرسة فى تعزيز قيم المواطنة لدى التلاميذ، فيما يلى:

١- دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة لدي التلاميذ من خلال التخطيط المدرسي وتنظيم العمل الإداري:

يعني التخطيط الترجمة العملية للأهداف وما ينبغي أن ينفذ من برامج، فالتخطيط هو اختيار واع وعلمي من بين البدائل المتاحة، ويتضمن التخطيط توضيح الأهداف والأولويات وتصنيفها حسب أهميتها، واقتراح البرامج المحققة لهذه الأهداف وتقرير الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرامج، ووضع معايير للأداء وجدولة الأعمال زمنياً(٦٥).

٢- دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة لدي التلاميذ من خلال الإشراف والتقويم لعمليتي التعليم والتعلم:

تقع علي الإدارة المدرسية مهمة التأكد من حسن سير العمل المدرسي ومتابعة أداء العاملين لضمان تحقيق الأهداف المدرسية، والعمل علي تقويم المستمر للأداء داخل المدرسة، سعياً لتحسين الأداء والفعالية المدرسية(٦٦). ويجب أن يكون مدير المدرسة ديمقراطياً في جميع تصرفاته، وأن يتمسك بكل القيم التي يريدها وعلي المعلمين أن يثبتوها في نفوس التلاميذ، لأن القدوة أحسن أثراً من التلقين، ويقتضي هذا أن يتوافر الاحترام وأن يسود استخدام المنطق ن وأن يحترم رأي الأغلبية في الأمور التي يحسمها أخذ الأصوات(٦٧).

٣- دور الإدارة المدرسية في تنمية قيم المواطنة لدي التلاميذ من خلال توثيق العلاقة مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي:

إن المدرسة بجميع عناصرها التعليمية التعلمية تقف أمامها واجبات سامية نحو الوطن، فهي ملزمة في ظل المستجدات الراهنة بإعداد مخرجات واعية لمسئوليات المواطنة علي المستوي

الوطني أو العالمي، وتتولي المدرسة مسئولية إعداد التلاميذ إعداداً سليماً للحياة الاجتماعية وتحقيق الأمن النفسي والاجتماعي لديهم، وذلك من خلال تنمية قيم ومشاعر المواطنة في نفوسهم مثل الانتماء والولاء الوطني الذي يحقق تماسك المجتمع واستقراره(٦٨).

كما أن مفهوم المواطنة بات ذا أهمية ملحة تفرض نفسها على أجندة المؤسسات التربوية والتعليمية حول العالم، مما دفع بالعدد من تلك المؤسسات إلى تبني المواطنة ضمن أهدافها التعليمية والتربوية، فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض الدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأستراليا قد حرصت على تضمين مناهجها برامج ومقررات لتعزيز المواطنة لدى المتعلمين (٦٩). ولقد زاد اهتمام المؤسسات التربوية بتنمية المواطنة والانتماء الوطني لدى أفراد الوطن بعامة وتلاميذ المدارس بخاصة، وزادت اهتمام التربية بها حتى اشتملت على كل النشاطات التربوية والتعليمية داخل المؤسسة التعليمية والمدرسة وتتفاعل مع ظروف الوطن وحاجاته وتراثه وتطلعاته وأنظمته، كما تحمل معنى وسيطاً، من شأنه أن يغذي الوعي الوطني والالتزام الوطني والعمل الوطني بكل مضامينه (٧٠).

٤– الإدارة المدرسية ودعم دور المعلم في تنمية قيم المواطنة:

يمثل المعلمون أهم عنصر في بيئة المدرسة فهم يعتبرون العصب الذي تقوم عليه المدرسة من حيث كفاءتها في تحقيق أهدافها بل أن نوعية إعداد التلاميذ فيها تتوقف إلى حد كبير على نوعية المعلم الذي يتولون عملية التدريس في المدرسة، ويمكن للمعلم أن يسهم فى تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ من خلال بعض أساليب تنمية القيم مثل أسلوب القدوة والحوار والموعظة(٧١). وتتعدد أدوار المعلم في تنمية قيم المواطنة فيشمل عديدا من المجالات كالتعلم الذاتي والتعاوني، ويتأكد دور المعلم في تنمية قيم المواطنة متمثلا في سلوكياته التي تؤكد على تلك القيم، كما أن دوره يتأكد ويتحقق من خلال العمل المشترك بروح الفريق الذي لا يلغي الطموحات الفردية ولا يهمل القدرات المتميزة، والمواهب النادرة كما يسلحهم بلغة العصر ومهارات التفكير ويرسخ فيهم قيم الولاء والانتماء والمسئولية المشتركة والهوية والانفتاح على الغير وعلى المستقبل والاعتزاز بالنفس والذات والوصول إلى حلول عملية للمشاكل يتعين عليهم يواجهوها في المستقبل لم تحدد بعد معالمه وهذه كلها تسهم في تنمية المواطنة الصالحة(٧٢).

٥– الإدارة المدرسية ودعم دور المقررات المدرسية في تنمية قيم المواطنة لدي التلاميذ:

يتوقف نجاح التعليم الاساسي في تحقيق أهدافه بالدرجة الأولى على المناهج التعليمية، فهي جوهر النظام التعليمي وسر هام للتعرف على مدى جودة مخرجه خاصة في ظل التطور

الهائل الذي اجتاح العالم من استخدامات الكمبيوتر في العملية التعليمية وتحول سياسات التعلم من الأساليب الحديثة التي يبني على تنمية المهارات والقدرات والفكر الابداعي للتلاميذ، ويمكن للمقررات الدراسية أن تسهم فى تنمية قيم المواطنة من خلال استخدام بعض أساليب تنمية القيم كأسلوب القصص والحوار وهناك عدة صور ووسائل يمكن بها غرس قيم المواطنة في المناهج الدراسية يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي(٧٣):

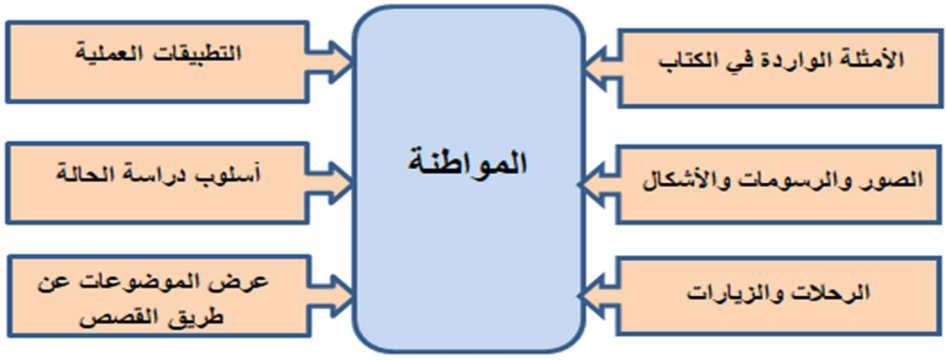

شكل (١) وسائل تنمية قيم المواطنة

٦- الإدارة المدرسية ودعم دور الأنشطة المدرسية فى تنمية قيم المواطنة:

تسهم الأنشطة المدرسية في تنمية وتدعيم قيم المواطنة، من خلال دعم التعلم الذاتي، والعمل الجماعي التعاوني، والولاء والانتماء للمجتمع وممارسة سلوكيات الديمقراطية والتسامح وسعة الأفق وقبول الآخر والمشاركة والعمل بروح الفريق، واتخاذ القرارات والابتكار والإبداع وجمع المعلومات حول المشكلات، واقتراح طرق العلاج والنقد الذاتي والبناء وتقبل الذات والآخرين ومواجهة ظواهر الغزالة والاغتراب والسلبية والخجل والانطواء(٧٤).

وبخصوص دور المعلم في تنمية قيم المواطنة فإنه يتجسد عن طريق القدوة الحسنة أمام التلاميذ وقيامه بدور المربي الفاضل الذي تتجسد في شخصيته تلك القيم فهو أبعد ما يكون عن الديكتاتورية بل يكون علاقة ودية مع تلاميذه ويحترم ذواتهم، ويعطف عليهم ويلتمس مشكلاتهم ويحترم آرائهم ويتقبلها حتى يستطيع أن يسهم في تنمية الانتماء في نفوس التلاميذ نحو المدرسة والذي بدوره يشكل أساس الانتماء الوطني، كما يقتضي ذلك تطوير قدرات المعمم ومعارفه خاصة في مجال طرائق التدريس الحديثة(٧٥).

ومن خلال تناول الإطار النظري وعناصره بالتحليل يمكن القول أن المواطنة مفهوم يقابل حب المواطن لوطنه وانتماؤه له، والشعور بمشكلاته والإسهام الإيجابي للتعاون مع الغير علي

حلها، والتفاني في خدمته، والالتزام بمبادئه وقيمه وقوانين والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال والبرامج التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة علي مكتسباته فلابد أن يقوم التربويين بغرس روح المواطنة وتعزيزها عند التلاميذ في المدرسة من خلال تزويدهم بالمعارف النظرية والعملية عن وطنهم وتحفيز التلاميذ علي خدمة الوطن والشعب بإخلاص وتفاني. وأن الاحتفال بالمناسبات الوطنية في المدرسة تؤدي إلي شعور الطالب بالفخر والاعتزاز بما قام به أجداده العظام، ويولد ذلك بداخله المسئولية الداخلية للحفاظ علي منجزات الوطن والسعي لخدمته مستقبلاً في أي مجال من مجالات الحياة، وكذلك عن طريق إحياء تقاليد المجتمع وتراثه من خلال أنشطة المدرسة واحتفالاتها، وما يتم خلالها من إقامة المعارض، وكذلك من خلال الرحلات المدرسية إلي المناطق التراثية، فكل ذلك يشعر الطالب بالفخر والاعتزاز بوطنه.

ملامح من خبرة اليابان في تعزيز المواطنة بالمؤسسات التعليمية:

على الرغم من ما يتميز به المجتمع الياباني المعاصر من وجود اتجاهات يمينية تدعو لمزيد من الجماعية وأخرى يسارية تؤكد على الفردية، وجماعات ليبرالية واشتراكية وشيوعية، إلا أن هذه الاتجاهات والجماعات ليس لها تأثير على البرنامج الرسمي للتنشئة السياسية من خلال النظام التعليمي، حيث تفتخر دولة اليابان بكونها قامت بتطوير نمطاً فريداً من التوافق والتعايش، وتشجع المواطنين للقيام بواجباتهم، وتنطلق التشريعات اليابانية المعززة لقيم المواطنة على ما يلي[٧٦]:

- المساواة، وتتمثل في احترام حقوق الجميع، كل شخص لديه الحق في التعبير عن نفسه والتعبير عن الأفكار التي قد تختلف مع الآخرين.
- احترام الاختلافات الثقافية، وذلك من خلال تفهم وتقدير الثقافات، والاعراف.
- الحرية، حق الجميع في التمتع بالحريات الأساسية، مثل حرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية الدين.
- السلام، نبذ العنف بكافة أشكاله على المستوى المحلي والدولي.
- القانون والنظام، العمل على تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة حتى تعامل المحاكم والشرطة معاملة الجميع معاملة عادلة.
- العمل التطوعي لمساعدة الآخرين.

وتتميز الدولة اليابانية بتشجيع الأنظمة المحلية على العمل التطوعي لكافة الشرائح سواء على المستوى الرسمي للعمل التطوعي في المؤسسات أو على المستوى الاجتماعي

كمساعدة الأقارب والجيران والأصدقاء وذلك للمساهمة في الشعور بالآخر والمساهمة في حل مشكلاته مما يولد نوعاً من الانصهار الاجتماعي والثقافي الطوعي. ويسعى النظام الياباني الحديث لترسيخ قيم المواطنة لدى الأجيال من خلال التوجه السياسي لدعم قيم الولاء الوطني للنظام السياسي، وترسيخ القيم الجماعية وتغذية الأفراد بالمعتقدات التي تعلي من شأن الانتماء القومي، وتحث على التضحية بالمنفعة الشخصية في مقابل الصالح العام من خلال نظام وسياسة تعليمية موجهة سياساً(٧٧) .

فقد كرس التعليم لتلقين الأفراد نوعاً من الثقافة السياسية التي أدت إلى اكتساب معظمهم توجهات سياسية متماثلة بحيث لم يعد هناك مجال لقيام الصراعات والخلافات الحادة بينهم مما مهد السبيل لتعبئة سائر الموارد البشرية لأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشاكل التغير الاجتماعي والاقتصادي، بالرغم ما يتميز به المجتمع الياباني المعاصر من وجود اتجاهات يمينية تدعو لمزيد من الجماعية وأخرى يسارية تؤكد على الفردية، وجماعات ليبرالية واشتراكية وشيوعية، إلا أن هذه الجماعات ليس لها تأثير على المواطنة من خلال النظام التعليمي(٧٨).

أيضاً في اليابان فإن طبيعة التربية تقوم على الربط بين التعليم والعمل الإنتاجي لتنمية وتكامل الشخصية، وإدراك أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي. ويبدو ذلك واضحا فى أن التعليم بها وفي جميع مراحل التعليم يؤكد على المواطنة من خلال عدد من الأساليب، من أهمها ما يلي(٧٩):

- رياض الأطفال: غرس روح العمل الجماعي واحترام السلطة والالتزام بالنظام من خلال أداء بعض الأعمال البسيطة، مثل: ترتيب الأدوات والملابس وتعلم الأناشيد الوطنية.
- التعليم العام: تأكيد موضوعات التربية الوطنية على احترام السلطة، والملكية الخاصة والعامة، والمشاركة السياسية، ودعم النظام، التعاون، والمسؤولية.
- الربط بين التعليم والعمل المنتج: ربط النظرية بالتطبيق من خلال قيام التلاميذ ببعض الأعمال الجماعية لتطوير الميدان المدرسي والمشاركة في بعض أعمال المصانع والشركات.

ويتم اللجوء لعدد من الأساليب والوسائل لتنفيذ برامج التربية على المواطنة من منظورها الدولي باعتبار أن العالم قرية واحدة، منها:

١- المواد الدراسية: تتضمن معظم المواد الدراسية، مثل "الدراسات الاجتماعية" موضوعات تتعلق بالتربية الدولية، أبرزها: التكافل والتعاون الدولي، العلاقات الدولية، المشكلات الدولية، الأوضاع الدولية والسياسة اليابانية، ثقافات وشعوب العالم، المنظمات الدولية،

المعاهدات الدولية، مصادر الثقافة اليابانية، التأثير المتبادل بين اليابان والثقافات الأخرى، دور اليابان في عالم اليوم والغد.

٢- الأنشطة الخاصة بالمواد : تقوم هذه الأنشطة بدور لا يقل أهمية عن المواد، لأنها تمكن الطلاب من اكتساب الخبرة عن موضوعات التربية الدولية من خلال التجارب العملية. وعلى سبيل المثال، تهتم فصول اللغة اليابانية بالأنشطة التي تؤدي للوعي بمشكلات الثقافات الأخرى(٨٠).

٣- الأنشطة التطوعية والثقافية: تعد الأنشطة الخاصة بالعمل التطوعي والتبادل الثقافي من الأنشطة البارزة التي تسهم في تنمية الاتجاهات الخاصة بالتعاون الدولي، وتنمية روح المسؤولية وتماسك الجماعة، وتضفي كرامة على بعض الأعمال، مثل: تكليف الطلاب بنظافة قاعات الدراسة، أو تنظيم المدرسة بالاشتراك مع المعلمين والإداريين أحياناً، وقيام الطلاب بعملية التحضير والتقديم للوجبات الغذائية.

٤- تفعيل دور أندية اليونسكو في المدارس: حيث يعقد مؤتمر سنوي لمناقشة الطلاب في مجال التربية على المواطنة بالتعاون مع أندية اليونسكو المحيطة، وتقديم الجوائز للجهود المتميزة، وقد حازت بعض بحوث الطلاب على جوائز، ومن هذه البحوث: التقاليد والمعتقدات للأسرة اليابانية، حقوق الإنسان في اليابان، الكنوز الثقافية في جزيرة أوكيناوا، زيارة لمدرسة داخلية للمعوقين بدنياً، شؤون الحياة في بيوت المسنين(٨١).

وبناءً على ما تقدم فإن التعليم الياباني يعد أهم المقومات السياسية لنهضتها المعاصرة، والذي كرس لتلقين الأفراد نوعاً من الثقافة السياسية أدت إلى اكتساب معظمهم توجهات سياسية متماثلة بحيث لم يعد هناك مجال لقيام الصراعات والخلافات الحادة بينهم مما مهد السبيل لتعبئة سائر الموارد البشرية لأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشاكل التغير الاجتماعي والاقتصادي، فقد وضعت وزارة التربية اليابانية عدداً من الأهداف المتعلقة بالمواطنة، والتى تسعى الى تحقيقها بأعلى درجة من الاتقان، ومن أهمها: احترام الذات والآخرين، والإنسانية كافة، فهم الشعوب والثقافات المختلفة، تنمية استعداد التلاميذ على تحمل المسؤولية تجاه أنفسهم، ومجتمعهم، زيادة الوعي بالمشكلات والقضايا المحلية والعالمية، تكوين الاتجاهات الخاصة بعملية السلام الدولي.

أوجه الإفادة من خبرة اليابان في تعزيز المواطنة بالمؤسسات التعليمية:

من خلال عرض ملامح من الخبرة اليابانية في تعزيز قيم المواطنة بمؤسسات التعليم، تم الخروج بأوجه الإفادة التالية:

١- أخذ موضوع المواطنة مركز الصدارة في كثير من دول العالم، حيث يعد ترسيخ قيم المواطنة لدى الاجيال من خلال دعم قيم الولاء، وترسيخ القيم الجماعية وتغذية الأفراد بالمعتقدات التي تعلي من شأن الانتماء القومي من قضايا الأمن القومى لكثير من دول العالم المتقدمة والنامية على السواء.

٢- التأكيد على أهمية الأخذ بالبرامج الوطنية الموسعة لنشر ممارسات المواطنة الصالحة ونشر ثقافة الولاء الوطني وتشجيع حس الانتماء والمسؤولية والتعريف بالمبادئ الرئيسية من خلال الشراكة الفاعلة بين المؤسسات التربوية والمؤسسات المجتمعية الأخرى.

٣- التأكيد على الربط بين التعليم والعلم والعمل المنتج ويعد هذا الأسلوب من الجوانب المهمة لربط النظرية بالتطبيق وربط التلاميذ بالعمل، من خلال قيام التلاميذ ببعض الأعمال الجماعية لتطوير مدارسهم والأماكن المحيطة بها والمشاركة في بعض أعمال المصانع والشركات.

٤- تشجع الأنظمة المحلية على العمل التطوعي على المستوى الرسمي أو على المستوى الاجتماعي كمساعدة الأقارب والجيران والأصدقاء وذلك للمساهمة في الشعور بالآخر والمساهمة في حل مشكلاته مما يولد نوعاً من الانصهار الاجتماعي والثقافي الطوعي.

واقع دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذها بدولة الكويت (نظرياً)

لقد بدأ مفهوم المُواطَنَة بدولة الكويت باعتباره نوعاً من الانتماء للمكان، حيث عاش الفرد في مكان معيّن لا يستطيع فراقه وينتمي إليه، ثمّ أُضيف بُعد الجماعة إلى بُعد المكان، وأصبح الانتماء موجَّهاً إلى المكان والجماعة معاً. وحينما تطوّرت الجماعة وكبرت، فقدت تجانسها واقتصرت المواطنة على بعض من دون الآخر، ثمّ تطوّر الأمر إلى مرحلة جديدة، حيث شكَّل الدّين مرجعيّة للمواطَنة المرتبطة بالدولة القومية والمعبّرة عن الأمّة التي شكَّلت بدورها مرجعية للدولة والمُواطَنَة، وهو ما ظهر فى مواد الدستور التالية [٨٢]:

- المادة (٩) والتي تنص على «الأسرة اساس المجتمع، قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة».

- المادة (٢٩) والتي تنص على «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين».
- المادة (٤١) والتى تنص على «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه».

وقد تأسس المجتمع الكويتي من مجموعات مهاجرين في المقام الأول، بخلاف بعض المجموعات الصغيرة المستقرة منذ آماد طويلة، فمفهوم المواطنة للمجتمع المهاجر مختلف عن مفهومة لدى المستقرين الذين يعتبرون من يأتي إليهم هو "وافد"، وهكذا كان الميناء يأتي بالناس، يستقر بعضهم في الكويت وبعضهم يعود، والساحل يأتي إليه بالبدو لممارسة الغوص. ولما رأى التجار والوجهاء أن طريقة الحكم لم تكن تلك التي تم الاتفاق عليها أول مرة، قاموا في ١٩٢١ لدى تولي الشيخ أحمد الجابر، بكتابة عريضة وقع عليها عدد من الأهالي تضمنت بنوداً لإصلاح الأوضاع، قام الحاكم على إثرها بتأسيس مجلس للشورى، ولكنه لم يدم سوى شهرين، وانحلّ من تلقائه من دون معرفة الأسباب التاريخية وراء ذلك. لكن على الرغم من فشل هذه التجربة، إلا أنها مثلت نقطة تحول رئيسية في تطور النظام السياسي الكويتي، وخطوة أولى في طريق التطور الدستوري وإرساء قواعد الحكم المؤسسي، وكانت أول محاولة للحكم الديمقراطي في الكويت وبالأحرى في منطقة الخليج والجزيرة العربية، ومهدت الطريق إلى ظهور "الحركة الإصلاحية" وتأسيس المجلس التشريعي في الكويت في العام ١٩٣٨" (٨٣).

ولقد وضعت الكويت في عام ١٩٦١، دستورها الذي أقرته في ١٩٦٢م، ولكن في سياق ما قبل الدولة الحديثة وفي ظل المشيخة وانفراد السلطة، لم تكن مفاهيم المواطنة مطروحة بتلك الصيغة الصريحة التي نعتمدها اليوم، فكان التعامل مع الناس على أنهم رعايا، إذ لم يكن مفهوم المواطنة قد نما وترسّخ. وكانت الأحياء في مدينة الكويت القديمة مزيجاً كبيراً من الأسر العربية والفارسية (العجم)، والسنة والشيعة، والبدو والحضر. ولقد أسهمت الغزوات والهجمات التي تعرضت لها مدينة الكويت من تأسسها وحتى الأوقات المبكرة من القرن العشرين، بالمزيد من الترابط والتلاحم المجتمعي، حيث امتزجت دماء الكويتيين في معارك الرقّة والجهراء وغيرها، مما قرّب أكثر بين الناس(٨٤).

ومن جانب الأدبيات المنشورة عن دولة الكويت، وفي النقاط المتعلقة بمفهوم المواطنة، فإن دولة الكويت تعمل من أجل استكمال الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية، وتحرير المجتمع المدني، وإقامة دولة القانون الديمقراطية في إطار مبادئ التعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، انسجاماً مع ما قرره دستور البلاد من أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً. وتنبذ الدولة الكويتية التفرقة بين المواطنين وفق الاعتبارات الطائفية والعنصرية والقبلية والفئوية، وتدعو إلى تعزيز المواطنة الدستورية في إطار المساواة والعدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص، وتقر بحقوق المرأة ومساواتها بأخيها الرجل، كما تدعم الطاقات الخلاقة للشباب وتدعو إلى الاعتماد عليهم (٨٥).

والجدير بالذكر أن القانون الكويتي لم يميز لا صراحةً ولا ضمناً، بين المواطنين، مثلاً في توزيع المناطق السكنية أو التقدم للوظيفة، حيث نجد أن في فترة من الفترات رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة ينتمي إلى الطائفة الشيعية، وهذا ما لم يحدث في دول الخليج العربية الأخرى، والجيش مفتوح حتى لفئة "الكويتيين البدون". ويقرّ الناشطون الكويتيون بأمرين، الأول: المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق القوى الوطنية في ترسيخ المفاهيم الخاصة بالمواطنة على اعتبارها الأكثر قدرة على تمثيل النسيج الكويتي من خلال فكرها وقواعدها. والثاني: هو تواضع صوت التيارات المدنية أمام القوى والعوامل الأخرى المؤثرة على الساحة (٨٦).

١- أساليب التربية من أجل المواطنة فى دولة الكويت:

تعد تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين من أهم سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، سيما في ظل التغيرات التي تشهدها المجتمعات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والتي أفرزت أنماطاً من التفكير والسلوكيات والاتجاهات التى أثرت سلباً على تماسك المجتمع، وهوما يتطلب الاعتماد على المؤسسات التربوية في القيام بواجبها في تربية النشء على المواطنة، وايجاد المواطن المسؤول المرتبط بوطنه، والمشارك في التنمية الايجابية لمجتمعه، والمدرك لحقوقه وواجباته ومسئولياته تجاه الوطن(٨٧).

وبذلك فإن للمدرسة دوراً كبيراً في تدعيم قيم المواطنة من خلال مختلف فالمدرسة تمثل فضاء لترسيخ مجموعة من القيم الدينية، الثقافية والاجتماعية. فهي تربي على المواطنة الصالحة والتسامح والاعتدال والسلوك المدني القويم، الكفيل باحترام الآخر في الاختلاف، وحب الوطن. ولقد ظهر دور المدرسة فى المناهج الدراسية والتى اشتملت على مجموعة من المواد العلمية التي تساهم في تنمية قيم المواطنة عند التلاميذ، وتتمثل أهمها في التربية المدنية،

والتربية الإسلامية، والتاريخ، والجغرافيا، واللغة العربية وآدابها، وغيرها من العلوم الاجتماعية، التي تستمر مع التلاميذ والتلاميذ من التعليم التحضيري إلى الجامعة، ويمكن توضيحها فيما يلي(٨٨):

أ- التربية المدنية: يتعلم التلاميذ من خلال التربية المدنية واقع التنظيم الإداري للدولة، وأنماط المجالس المنتخبة، مثل: المجلس البلدي ومجلس الشورى أو البرلمان ومهام أعضائه وأدوارهم، والتقسيم الإداري للبلاد، وغيرها من المؤسسات الدستورية التي تشكل النظام السياسي والإداري للوطن، كما تتطرف إلى بعض ممارسات أنظمة الحكم السائدة، كعمليات الانتخاب ومهام الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية والحكومة والوزراء، وحقوق المواطنين وواجباتهم.

ب- التربية الإسلامية: وتساعد على تقديم الإسلام الصحيح من خلال شرح القواعد الأساسية للإسلام، من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة صلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا. كما يتم تعريف النشء الصاعد بمصادر التشريع الإسلامي، من قرآن كريم وسنة نبيه الأمين، وتعريفه بالأديان والكتب السماوية، إلى جانب بعض الصحابة والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم. وهوما يعزز القيم الإسلامية وما تتضمنه من حب الوطن والاعتزاز بتاريخه وأمجاده.

ج- التاريخ: يُعتبر التاريخ من أهم المواد الدراسية المعززة لقيم المواطنة، فمن خلاله يتعرف التلاميذ والتلاميذ على ماضي أجدادهم وبطولاتهم، ومحاربتهم لعدائهم، ومعاركهم وانتصاراتهم وانهزاماتهم. كما تركز مادة التاريخ على التحولات السياسية ونشأة الدولة الحديثة، وما تطلب ذلك من حروب ضد المحتلين عبر التاريخ الطويل، والمقاومة البطولية للمحتلين، وهو تاريخ زاخر البطولات والتضحيات، كدروس للأجيال الصاعدة عن حب الوطن والتفاني في الدفاع عنه.

د- الجغرافيا: تساهم الجغرافيا في التقريب بين الأجيال الصاعدة من خلال تعريفهم بمناطق البلاد وتنوعها وتكاملها، وخيراتها الباطنية ومراكز ثرواتها، ومواقع مؤسساتها الصناعية وأهم مظاهرها السياحية، وهوما يساهم في التعارف والتقارب بين تلاميذ مختلف المناطق، مما يقربهم إلى بعضهم البعض، ويقرّب أفكارهم وقيمهم وثقافتهم، ويساهم في التعريف بها.

هـ- اللغة العربية وآدابها: لدروس اللغة العربية وآدابها دور في تقوية الذوق الجمالي والأدبي عند التلاميذ، وتساهم في إبراز حضارة الأمة وثقافتها، يتم ذلك من خلال التعريف بالشعراء والأدباء العرب والمحللين، سواء القدامى منهم أو المحدثين الذين يتغنون بقصائدهم ويبرزون قوتهم وقدرتهم على الإبداع الفكري والأدبي. وهو ما يؤدي إلى الشعور بالاعتزاز والانتماء للوطن وحضارته وثقافته، وهوما يساهم في تعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية. وهكذا تساهم المناهج الدراسية في توحيد الأفكار وطرائق التفكير واتجاهات الفراد وقيمهم، مما يساهم في إيجاد ثقافة مشتركة تعزز وحدتهم.

وترى الباحثة أن الإدارة المدرسية تسهم في التعامل بإيجابية مع التلاميذ والتحاور معهم عند الحاجة، والتعامل معهم كأفراد لهم حقوق وعليهم واجبات، والاستماع إلى انشغالاتهم التربوية بل وحتى الاجتماعية، وهو ما يعزز الدور التربوي للمدرسة وإدارتها. خاصة في ظل النظام العالمي الجديد وتطوراته السريعة أصبحت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، ونتج عن ذلك زيادة التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي بين الأمم والشعوب، وتزايدت معها مراهنات الدول علي إسهامات نظمها التربوية والتعليمية في تربية وتعليم المواطن الصالح القادر علي الإسهام في حل مشكلات الحاضر، ومواجهة تحديات المستقبل.

ورغم الجهود التي يبذلها المسؤولون السياسيون والمربون العرب، من أجل تدعيم قيم المواطنة عند التلاميذ، من خلال الممارسات والمناهج التربوية إلا أن النتيجة تبقى غير كافية، ورغم عدد النصوص الدراسية والمقررات التي تتطرق إلى حب الوطن، والمواطنة والمواطن الصالح، إلا أن المتتبع لواقع المجتمعات العربية عموماً، يلاحظ درجة مرتفعة من عدم الرضا عن الواقع الحالي للبلاد.

٢- معوقات التربية من أجل المواطنة في دولة الكويت:

ترتبط هذه المعوقات بدرجة الوعي بأهمية المشاركة في الحياة العامة للمجتمع، وتعدد مفاهيم المواطنة وعدم كفاية الوقت المخصص لتدريس المواطنة، ونقص برامج تدريب المعلمين، وتباين طرق تدريس المواطنة، ويظهر ذلك فيما يلى:

أ- انخفاض درجة الوعي بأهمية المشاركة في الحياة العامة للمجتمع: وجود انخفاضا في الاهتمام بالشأن العام فضلاً عن الاهتمام بالمشاركة السياسية في العملية الانتخابية، وما يتبعه من فقدان الثقة في بعض أعضاء النخبة السياسية.

ب– تعدد مفاهيم المواطنة: ظهور اختلافات في المبادئ الأساسية لتعريف تعليم المواطنة في بعض المؤسسات الوطنية، ففي إنجلترا على سبيل المثال تتألف المواطنة من ثلاثة فروع، تعزيز المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، والمشاركة المجتمعية، ومحو الأمية السياسية، وتتضمن المواطنة المحلية والعالمية أربعة مفاهيم هي، التنوع والشمول، وحقوق الإنسان والمسئولية الاجتماعية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية والمشاركة النشطة.

ج– عدم كفاية الوقت المخصص لتدريس المواطنة: علاوة علي ذلك فإن تكدس المناهج الدراسية يدفع المدارس إلي تحديد مجالات المواطنة التي يمكن التعامل معها في وضعها الراهن، ومن الشائع أن العناصر المختلفة التي تتكون مهنا المواطنة يتم معالجتها بشكل فردي من خلال المنهج الدراسي، بدلاً من التعامل معاً كوحدة واحدة من المعارف والمهارات أي التفاعل بين معرفة المواطنة ومهاراتها، والذي من شانه أن يساعد في إعداد المواطن المؤثر في مجتمعه.

د– نقص برامج تدريب المعلمين: تعاني تربية المواطنة من نقص برامج التدريب المهني للمعلمين، لاحتياج عدد كبير من المعلمين للتدريب علي المهارات اللازمة للقيام بعملية تدريس المواطنة، والتي تتطلب طرق تدريس معينة يجهلها معظم المعلمين(٨٩).

هـ– تباين طرق تدريس المواطنة: إذ توافر التنظيم الجيد في تعليم المواطنة أصبح قادراً علي إعداد الشباب كمواطنين أكثر إيجابية ومشاركة في مجتمعهم، وفي مقابل ذلك، فإن إتباع منهج غير محدد في تعليم المواطنة –يخلو من التنظيم الجيد – يمكن أن يؤدي إلي نفور الشباب عن المشاركة في الأنشطة المجتمعية ولا سيما ما يتعلق بالمشاركة السياسية.

و– نقص الموارد والتدريب الكافي للمعلمين: تعاني تربية المواطنة من نقص الموارد اللازمة للقيام بعملية تدريسها بالصورة المنشودة، فضلاً عن أن بعض المدارس تعاني من نقص الموارد اللازمة لتدريس المواطنة، وهذا يمثل ضغطاً علي منظمات المجتمع المدني، لتسهم في توفير تلك الموارد، ولا سيما بعدما أصبح لزاماً علي المدارس تجديد هذه الموارد بصفة مستمرة.

٧– عجز المناخ السائد عن توفير تعليم فعال للمواطنة: لا تقتصر الصعوبات التي تواجه عمليات تدريس المواطنة علي السياق المدرسي فقط، وإنما تشمل أيضاً السياق المجتمعي، حيث يتعرض التلاميذ للعقاب خارج المدرسة، وغالباً ما يعيشون في مناطق تعاني من مشكلات وقضايا مثل، التخريب والعنف، أي أن السياق المجتمعي يؤثر في مقدرتهم علي أن يكونوا مواطنين أكثر فعالية وإيجابية في مجتمعهم(٩٠).

مستخلص نتائج الدراسة:

من خلال عرض وتحليل الاطار النظري للدراسة، وتحليل ملامح خبرة اليابان فى تعزيز المواطنة داخل مؤسسات التعليم، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- أن هناك عديد من الشروط التربوية للمواطنة في الفكر التربوى المعاصر، أهمها: الالتزام بمجموعة من الواجبات، التي يتحتم عليه احترامها وتطبيقها، وتتمثل في اعتماد أساليب التعايش السلمي والقبول بالآخر، والدفاع عن حقوق الإنسان وممارستها.
- أن النظام العالمي الجديد وفكر العولمة السائد فى دول العالم حالياً، يتطلب أفراداً أكفاء، لهم قدرات وكفاءات نفسية وتربوية وعلمية، تتمثل في الثقة بالنفس والإيجابية والقدرة على التعبير وتحمل المسؤوليات، كما تتطلب الرغبة في المشاركة في الحياة الاجتماعية وممارسة الحقوق والواجبات.
- أن إدارة المدرسة الابتدائية لها دور في تعزيز المواطنة لدى تلاميذها بشكل عام يتجه الى ممارسات وجهود لتعزيز قيم المواطنة لدى التلاميذ.
- أكدت الخبرة الأجنبية على ضرورة دعم المؤسسات التعليمية في توفير فرص للطلبة لتعلم مهارات المواطنة خارج المدرسة من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع مع المجتمع المحلي.

آليات مقترحة لتفعيل دور إدارة المدرسة الابتدائية فى تعزيز المواطنة لدى تلاميذها بدولة الكويت بالإفادة من الخبرة اليابانية:

تتمثل الآليات المقترحة فيما يلى:

١- الآلية الأولى: تقييم الوضع القائم لتربية المواطنة داخل المدرسة الابتدائية:

وتتحقق هذه الآلية من خلال تنفيذ الاجراءات التالية:

أ- تحليل جوانب مختلفة من النظام التعليمي في ضوء مدخلات وأبعاد تربية المواطنة: مثل المنهج ودور مواده المختلفة في تنمية المواطنة.

ب- دراسة تصورات المديرين، والمعلمين والمشرفين والتلاميذ وأولياء الأمور عن المواطنة واستراتيجيات تربيتها.

٢- الآلية الثانية: تطبيق مداخل تنمية قيم المواطنة:

وتنطلق هذه الآلية من القناعة بأن الحياة المدرسية لها تأثير مهم علي التربية للمواطنة ومن ثم يجب أن يسمح للتلاميذ بتحمل المسئولية والمشاركة في اتخاذ القرار في مدراسهم.

ويتضمن هذا مشاركة التلاميذ بشكل مباشر أو عن طريق التمثيل في اتخاذ القضايا التربوية. ويمكن أن تتحقق هذه الآلية من خلال تنفيذ الإدارة المدرسية للإجراءات التالية:

أ- دعم قيم المواطنة فى المجالات الأكاديمية: وذلك من خلال تدريس الحقائق والمفاهيم والتعليمات التي تتصل بالظواهر الاجتماعية والمبادئ النظرية لنظم الحكم والديمقراطية وسلوك المواطنة في المجتمع، سواء في الماضي أو الحاضر.

ب- تدعيم التربية القانونية: ويتم ذلك من خلال التركيز على العمليات القانونية الأساسية ودور التلميذ في تطبيق القانون مبتدئاً بنفسه وأسرته ومعرفة حقوقه وواجباته نحو المجتمع.

ج- التوسع فى دراسة المشكلات الاجتماعية: وذلك من خلال تشجيع التلاميذ لدراسة ومناقشة القضايا والمشكلات المختلفة والتعامل معها بعقلانية مع تقديم آرائهم وطرح الحلول المقترحة لها.

د- دعم الدور الإعلامي: ويتم ذلك من خلال دعم العلاقة بين التعليم والإعلام، وجعلها علاقة تكاملية، حيث يساعد ذلك على جعل التلاميذ أكثر اهتماماً بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء علي المستوي المحلي أو العالمي، ويصبحوا أكثر وعياً بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في إحداث التغير الاجتماعي بصفة عامة.

هـ- المشاركة في خدمة المجتمع: وتحدث هذه المشاركة من خلال الاهتمام بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الطالب وخدمة البيئة والحفاظ علي تراثها وحضارتها، مما يفيد في تنمية الولاء والانتماء لهذا المجتمع والإحساس بالمسئولية تجاهه وقيم المواطنة لا تنمي دون خبرة في العالم الحقيقي.

و- دعم مهارات التفكير الناقد: تعتبر هذه المهارات حجر الزاوية في تنمية قيم المواطنة، حيث يحتاج المواطن لأن يتعلم علميات التفكير التي تساعد علي تحديد القضايا والتمييز بين مختلف أنواعها وتشجعه علي الاستدلال المنطقي وإصدار الأحكام القيمية.

ز- تطبيق أسلوب لعب الأدوار: يعد أحد أشكال التصوير الدرامي التي تساعد علي تنمية الإدراك القيمي، حيث يقوم التلاميذ بأداء أدوارهم لعرض المشكلات وتقديم مقترحات لمواجهتها.

٣- الآلية الثالثة: ربط ممارسات المواطنة بالمجتمع المحلي والعالمي عملياً:

حيث تقوم الإدارة المدرسية بتطبيق كثير من ممارسات المواطنة، مثل:

أ- أنشطة ومسابقات في مختلف المجالات.

ب- معارض طلابية.

ج- عمل مؤتمرات وندوات طلابية.

د- زيارات لمؤسسات المجتمع المحلي.

هـ- زيارات تبادلية خارجية بين الدول.

و- الانضمام لمراكز ومؤسسات محلية.

ز- الانضمام إلى المنظمات الدولية والعربية.

٤- الآلية الرابعة: نشر وتوثيق وتوفير مصادر التربية من أجل المواطنة في مراكز مصادر التعلم أو المكتبات في المدارس:

حيث تقوم الإدارة المدرسية بعمل ما يلى:

أ- نشر وتوثيق كل الدراسات والورش والمؤتمرات والمواد التدريبية وتزويد كل مدرسة بنسخة منها مما يوفر مصادر متعددة ومتنوعة في مجال المواطنة وتربيتها يستفاد منها على المستويات الخليجية، والعربية، والعالمية.

ب- طبع تطبيقات المواطنة المتميزة في كتاب سنوي.

ج- إعداد قائمة ببعض المصادر المفيدة في المواطنة وتربية المواطنة، وتجارب الدول في هذا المجال وتوفيرها لمراكز مصادر التعلم أو المكتبات في المدارس.

٥- الآلية الخامسة: دعم النمو المهني للعاملين في الميدان التربوي في مجال التربية من أجل المواطنة:

ويتم ذلك من خلال قيام الإدارة المدرسية بعمل ما يلى:

أ- تنفيذ ورش تدريبية للعاملين في الميدان التربوي من مطوري مناهج، ومشرفين، ومعلمين، لتحقيق هدفين رئيسيين: تنمية إدراكهم لمفهوم المواطنة، وأبعادها، ولتنمية قدرتهم في توظيف استراتيجيات متعددة في تنمية المواطنة.

ب- إعداد أدلة وكتب خاصة في تربية المواطنة.

ج- تقييم تعلم المواطنة، وذلك بالتعرف على أساليب التقييم الحالية، وبناء أدوات تقييم خاصة لقياس تعلم المواطنة، وتدريب المعلمين وإدارات المدارس على توظيفها.

مراجع الدراسة

1- European Commission; Directorate General for Education and Culture, Study on Active Citizenship Education, Leeds, Centre for. Research on Lifelong Learning, 2017, p.65.

٢- أحمد عبد الفتاح، دور برنامج إعداد المعلم في تعزيز قيم المواطنة لدى طلبة جامعة الملك فيصل، كلية التربية بجامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص١١٧.

٣- ريا سالم المنذري، مستوي ممارسة معلمي اللغة العربية لأدوارهم تنمية قيم المواطنة في نفوس الطلبة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم بسلطنة عمان، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان، مج١٥، ع٤، ٢٠١٤، ص٩٦.

٤- نجلاء محمد السيد يوسف، تنمية قيم المواطنة لطلاب التعليم الثانوي العام في ضوء التحولات السياسية المعاصرة للمجتمع المصري، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، ع١٦، ٢٠١٤، ص٢٦٥.

٥- سلمان محمد العلوى، نحو تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الأمانة، تصدر عن أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، ع ٢٤، ٢٠١٨، ص٨٨.

٦- عبد العزيز محمد عطا، الإدارة المدرسية فى ضوء الفكر الإداري المعاصر، عمان: دار الحامد، ٢٠٠٧. ص٦٩.

٧- فهد البكر، دور المدرسة فى تعميق الانتماء للوطن، ورقة عمل مقدمة للقاء العاشر للإشراف التربوى بالطائف، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص١٢٧.

٨- عبير أمين صديق، قيم المواطنة في منهج التعلم الذاتي، دراسة تحليلية، مجلة الطفولة والتربية، ع ٩، الجزء ٢، السنة ٤، الكويت، ٢٠١٢، ص١٣٧.

٩- سلمان محمد العلوى، مرجع سابق، ص ٧١.

١٠- عبد الله سعيد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها فى تعزيز الأمن الوقائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص١٠٦.

١١- عبد السلام الشناق، دور الإدارة المدرسية في توظيف برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: دراسة نوعية، عمان: دار وائل، ٢٠١٢، ص٨٥.

١٢- المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية؛ نحو الحرية في الوطن العربي، عمان، ٢٠١٠، ص ص ٥١-٥٣.

١٣- عبد الله حسونة، المدرسة الآمنة، مجلة رسالة المعلم، الكويت، مج ٣٤، ع٤٩، ٢٠١١، ص٥٦.

١٤- بيومى محمد ضحاوى، مقدمة في مناهج البحث، القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠١٠، ص٤٦.

١٥- محمد بن منظور، مرجع سابق، ص ٥٢٢.

١٦- عبد الله سعيد آل عبود. مرجع سابق، ٢٠١١، ص١٢.

١٧- نجلاء محمد السيد يوسف، مرجع سابق، ص٢٥٤.

١٨- وزارة التربية بالكويت، دليل الإشراف التربوى لمدارس التعليم العام، الكويت: هيئة المطابع، ٢٠١٣، ص٦٠.

١٩- إميل فهمي شنودة و أحمد إسماعيل حجي، إدارة المدرسة الابتدائية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٩.

٢٠- أحمد إبراهيم أحمد، الإدارة المدرسية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٨ .

٢١- أحمد حسين اللقانى وعلى أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣ .

22- Geoff Southworth, Primary School Leadership Today and Tomorrow, School Leadership and Management, Vol. 28, No. 5, November, 2018, p. 417.

٢٣- طارق عبد الرءوف وربيع عامر، الإدارة المدرسية واتخاذ القرار، ط٢، القاهرة: المؤسسة العربية للعلوم والثقافة،٢٠١٩، ص٧٤ .

٢٤- أحمد عبد الله الصغير البنا، مروة مصطفي محمد الأسدي، إيمان فاروق محمد عبد القادر. تصور مقترح لتفعيل دور المدرسة الابتدائية في تنمية بعض قيم المواطنة لدي تلاميذها: دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم العالي، كلية التربية، جامعة أسيوط، عدد١١، يوليو ، ٢٠١٦.

٢٥– فايدة كامل تاوضروس عبد الله، دور التربية فى تنمية قيم المواطنة لدى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

٢٦– هند سمعان الصمادى، دور المدرسة في تعزيز المواطنة الصالحة لدى طلبتها في ظل الربيع العربي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية بغزة، مج ٢٥، ع ١، ٢٠١٧.

٢٧– مشاعل عسير العتيبي، دور قائدات المدارس في تبني مشروع المواطنة الرقمية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، مج٢، ع١٤، ٢٠١٩.

28– Quinn, Sarah; Owen, Susanne. Digging deeper: Understanding the power of 'student voice', Australian Journal of Education, Vol. 60, No.1. 2016.

29- Education and Skills Committee, Citizenship Education, London: Stationery Office Limited, 2017.

30- Jan German et al., Learning Citizenship through Social participation outside and inside School: an international, multilevel Study of young People's learning of Citizenship, British Educational Research Journal, Vol. 38, No. 3, 2019.

31- Aaron Feuer, Anysia Mayer, Student Board Members Make A Difference, Education Digest, Vol.74. No.9, 2020.

32- Hampden Thompson, et al., Teachers' views on students' experiences of community involvement and citizenship education, Education& Citizenship and Social Justice, Vol.10. No.1, 2021 .

٣٣– صقر وسام محمد جميل، الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة ٢٠٠٥–٢٠٠٩ دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص١٠٣.

٣٤– سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، القاهرة: مركز ماعت للدارسات الحقوقية والدستورية، ٢٠٠٧، ص٩.

٣٥– محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص٥٦.

٣٦- أحمد عبد الله الصغير البنا، تصور مقترح لدور المدرسة في تربية تلاميذها للمواطنة العالمية في ضوء التوجهات العالمية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية، جامعة اسيوط، مج ٢٨، ع٢، ٢٠١٢، ص ٨٤.

٣٧- عماد صيام، المواطنة، من سلسلة الموسوعة السياسية للشباب، ع٤، دار نهضة مصر، ٢٠٠٧، ص١٥.

38- Haste Hlen, Citizenship Education: A Critical Look at a Contested Field, United Kingdom, 2010. P. 117.

39- De Weerd, Marga, et al, Indicators for Monitoring Active Citizenship and Citizenship Education, Amestrdam: European Commission, Directorate – General for Education and Culture, 2005, P.197.

٤٠- سيف بن ناصر المعمري، زينب بنت محمد الغريبية، التربية من أجل المواطنة المسؤولة (التطبيق والنظرية)، مسقط: المكتبة الابجدية، ٢٠١٢، ص٢١١.

٤١- صديقي عبد الوهاب، المدرسة المغربية وقيم المواطنة والسلوك المدني: دراسة في حضور القيم في مقررات مادة اللغة العربية، مجلة علوم التربية، المغرب، ع ٤٨، ٢٠١١، ص١٦٦.

٤٢- سامح، فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧.

٤٣- المرجع السابق، ص١٥.

٤٤- إبراهيم خضر، دور التعليم في تعزيز الانتماء، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٧، ص١٣٢.

٤٥- الكوت عبد المجيد خليفة، المواطنة الرقمية: التجليات والتحديات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر، ٢٠١٤، ص ص٤-٥.

٤٦- بابكر مصطفى، مواطنة بلا حدود: مداخلات حول قضايا الشباب والتربية، في التربية والشباب والمواطنة، الجمعية التونسية للدراسات حول ثقافة الشباب، مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية وميوورد، تونس، ٢٠٠٤، ص٥٥.

٤٧- إبراهيم عبد الله ناصر، صفاء نعمة شويحات، أسس التربية الوطنية، عمان: دار الرائد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٣٢١.

٤٨– أحمد غنيمي مهناوي، صلاح السيد عبده رمضان، تربية المواطنة بين خصوصية الهوية وهيمنة العولمة: دراسة تحليلية ناقدة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، يوليو، ٢٠٠٨، ص٩.

٤٩– الأب وليم سيدهم اليسوعي، المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص١٨.

٥٠– إبراهيم بن حمود الصبحي، المواطنة بين المنظور والتطبيق، سلطنة عمان: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، ٢٠٠٨، ص٢٥.

٥١– حاتم هلاوي، العولمة الثقافية وانعكاساته على الأنساق القيمية في الدول العربية، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، مج ٢، ع٣، ٢٠٠٧، ص ص٣٨١–٣٨٢.

٥٢– نادية عيشور، سلوك المواطنة في المجتمع الجزائري: بين آليات التنشئة الثقافية وقواعد اللغة السياسية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص١٩٦.

٥٣– عبد الرحمن السيد، نظريات الشخصية، القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨، ص ٢٧٥.

٥٤– هناء عبد الله محمود، واقع قيم المواطنة في مناهج التربية الوطنية وأداء معلميها بالمرحلة الثانوية، المؤتمر العلمي الرابع والدولي الأول: بعنوان التعليم وتحديات المستقبل، مج١، كلية التربة جامعة سوهاج. في الفترة من ٢٥–٢٦ أبريل، ٢٠٠٩، ص٥٧٧.

٥٥– الصدوقي محمد، التربية علي المواطنة، متوفر في www.marocsite.net. 17/7/2019.

٥٦– ختام العناني، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، عمان: الأردن، دار الحامد، ٢٠٠٧، ص٨٤.

٥٧– هديل مصطفى الخولي، التعليم والمواطنة: رؤية مستقبلية، الجيزة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٩، ص ص ٧٨–٧٩.

٥٨– بهاء الدين عربي محمد عمار، دور التعليم الثانوي الخاص في تعزيز الانتماء الوطني لدي طلابه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة أسيوط، ٢٠٠٩، ص٤٠.

٥٩– سامي فتحي عمارة، دور أستاذ الجامعة في تنمية قيم المواطنة لمواجهة تحديات الهوية الثقافية، مجلة مستقبل التربية العربية، القاهرة، مج١٧، ع٦٤، يونية، ٢٠١٠، ص٣٨.

٦٠- نذير أحمد مصطفي حسين، منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية لدي طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٧، ص٤٦.

٦١- نذير أحمد مصطفي حسين، مرجع سابق، ص ص٤٥-٤٦.

٦٢- عبد السلام نوير، التعليم كبوتقة للمواطنة، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السابع عشر لمبحوث السياسية، ج٢، مكتبة الشروق الوطنية، مصر، ٢٠٠٣، ص٩٥.

٦٣- رسمي عبد الملك رستم وآخرون، دور الإدارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، من كتاب الديمقراطية المدرسية، دليل المعلم إلي التربية المدنية، سلسلة دليل صنع القرار (١١) ، القاهرة، مركز القرارات للاستشارات، ٢٠٠٤، ص١٣٣.

٦٤- سعيد إسماعيل علي، رؤية سياسية للتعليم، القاهرة: دار عالم الكتاب، ١٩٩٩، ص١٢٧.

٦٥- محمد الصيرفي، التميز الإداري للعاملين بقطاع التربية والتعليم، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، ٢٠٠٩، ص٤٩٨.

٦٦- ياسر فتحي الهنداوي، العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص٢٦٥.

٦٧- إبراهيم أحمد، العلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية، المدينة المنورة: مكتبة إبراهيم حلبي، ٢٠٠٨، ص٢٧٢.

٦٨- سعد الدين بوطبال، سامية ياحي، مرجع سابق، ص٩٣.

٦٩- حسن شحاته، تصميم المناهج وقيم التقدم في العالم العربي، ط٢، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧.

٧٠- صلاح مصطفى، الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر، الرياض: دار المريخ، ٢٠١٢، ص٨٧.

٧١- بهاء الدين عربي محمد عمار، مرجع سابق، ص٨٨.

٧٢- عبد الخالق يوسف سعد، المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعي: رؤية مقارنة، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٤، ص٤٩.

٧٣- ضياء الدين زاهر، توظيف المعلومات في ثقافة الأجيال العربية، القاهرة: الدار العربية، ٢٠١٢، ص٦٢٧.

٧٤– موسي علي الشرقاوي، وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة: دراسة ميدانية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع٩، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، أكتوبر، ٢٠٠٥، ص١١٤ .

٧٥– حافظ أحمد، إدارة المؤسسات التربوية، عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٣، ص٢٠٤.

٧٦– إيناس إبراهيم أحمد حويل، الاتجاهات المعاصرة في التربية للمواطنة دراسة تحليلية في ضوء بعض الخبرات العالمية، المؤتمر الدولي السابع، بعنوان: التعليم في مطلع الألفية الثالثة؛ الجودة – الإتاحة – التعلم مدى الحياة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، في الفترة من ٤–٥ يوليو ٢٠٠٩، ص٩٨٤.

٧٧– محمد بن محمد أحمد الحربي، وزكريا محمد زكريا، أخلاقيات النظام التربوي لليابان في العصر الحديث، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، مج ٢٦،ع ٤، ٢٠١٨، ص١٢.

٧٨– أحمد محمد سعد الدين، عوامل التنشئة الاجتماعية فى المجتمع الياباني: بحث سوسيولوجى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس،ع٢٦، ٢٠١٨، ص ٢٦٨.

79– Ian Davies, Citizenship Education in Japan, Citizenship, Social and Economics Education, Vol.9, No.3, 2010, p.177 .

80- Norio lkeno , citizenship education in Japan after world war LL, international journal of citizenship and teacher education, VoI, l, No 2, 2015, p.201.

81- Parmenter, L., Mizuyama, M. & Taniguchi, K. ,Citizenship Education in Japan, in J. Arthur, I. Davies & C. Hahn (Eds) The Sage Handbook of Education for Citizenship and Democracy, pp. (205-214). London: Sage, 2018, p.209.

٨٢– مجلس الأمة بدولة الكويت، دستور دولة الكويت، ١٩٦٢.

٨٣– كلثوم محمد الكندري، مزنة سعد خالد العازمي، مرجع سابق، ص ٩٨.

٨٤– المرجع السابق، ص ٩٩.

٨٥– حمود خليفة سالم العازمي، مرجع سابق، ص ١٤١.

٨٦– عبد الله عبد الرحمن الكندري، فوزي علي بوفرسن، عبدالله عبد الرحمن عبد الله محمود، مرجع سابق، ص١٠٥.

٨٧– عبد القادر السيد الشريف، مرجع سابق، ص ص ١٢٨–١٣٠.

٨٨- عزة فتحي علي، نموذج مستقبلي لمنهج التربية المدنية في المدرسة الثانوية، القاهرة: ايتراك للنشر التوزيع، ٢٠٠٣، ص٨٨.

٨٩- كلثوم محمد الكندري، مزنة سعد خالد العازمي، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٦.

٩٠- سلمان محمد العلوى، مرجع سابق، ص٨٩.

Abstract : The study aimed to present some of the proposed mechanisms to activate the role of primary school administration in promoting citizenship among primary school students in Kuwait, guided by the experience of Japan. To achieve this, the study used the comparative method. The study yielded results related to the reality of citizenship and its education in Kuwait, such as: the low degree of awareness of the importance of participation in the public life of the community, the lack of teacher training programs, the variation in methods of teaching citizenship, the lack of resources and adequate training for teachers. The prevailing climate inability to provide effective citizenship education. In light of these results, a number of mechanisms were proposed to activate the school administration's role in promoting citizenship among primary school students in Kuwait, including: assessing the existing status of citizenship education within the primary school, applying approaches to developing citizenship values, and disseminating Documenting and providing citizenship education resources in learning resource centers or libraries in schools, and supporting the professional growth of workers in the educational field in the field of citizenship education.

Keywords: Primary School Administration- Citizenship - Kuwait.